



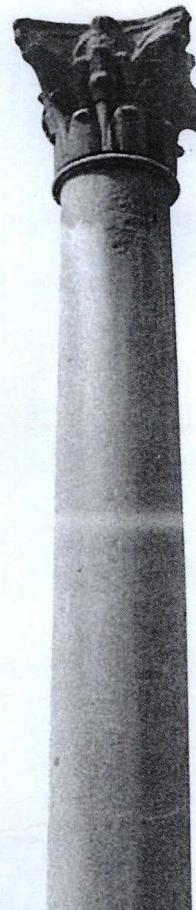
كلية الآداب



جامعة القاهرة
جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم التاريخ
جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم التاريخ

البروج المصري

دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة



يصدرها قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة القاهرة

العدد ٩ المجلد ٥

سعد العبد الله الصباح

من صياغة الدستور إلى معايشة الدستور

د. عبدالله محمد الهاجري

كلية الآداب - جامعة الكويت

إن شعباً يبضم هذا الفيض الهائل من الحب هو شعب عظيم، وإن شعب أوفي هذا الرصيد الكبير من
الوقاء لن يهين أو يذل، وإن شعباً يملك القدرة على الوفاء والعطاء قادر على صنع المعجزات، هذه هي الكويت
وهو لاءٌ لهم أبناؤها وأهلها
(من كلمات سمو الشيخ / سعد)

لقدمة

هناك قادة ساهموا في بناء أوطانهم، وحملوا راية النضال والتحدي، لم يأتوا
صدفة أو من فراغ، بل صنعوا أمجادهم بأعمالهم، فكان اختيار الأمة لهم في
مختلف مراحل قيادتهم عن قناعه، بعد أن ورثوا سجلاً من التاريخ في القيادة
والسياسة والحكم، وقدموا لشعوبهم وأوطانهم كل ما يملكون من جهد وعمل .

فكل رمز تارخي عاش حياته قضية، وأدى دوره في سبيل أهدافها، يتحول
لفتره طويلة رمزاً للقضية ولأهدافها معاً، وليس من شك في أن الشيخ سعد العبد الله
من هؤلاء القادة الذين قدموا نموذجاً مختلفاً للقيادة السياسية الوعائية والمحبوبة في
نفس الوقت، لقد عاش لوطنه وشعبه وقدم لهم خدمات جليلة بقوه إرادته وشجاعته،
ولم يتوقف عن النضال في سبيل شرف واستقلال بلاده، وهو أحد صناع الحداثة
في الكويت بكل مؤلفاتها نمواً وبناء .

استطاع أن يضع لنفسه مكاناً بارزاً في لوحة بلاده بكل ما فيها من فرح أو
حزن، حيث أن حياته السياسية عاصرت أهم أحداث تاريخية في مسيرة الوطن، منذ

نشاته . واستطاع بخبرته السياسية المبكرة وأرائه وموافقه أن يصبح من أهم وأبرز قيادات آل الصباح، الذين نالوا ثقة وتقدير الكثير من قيادات العالم، فقد عمل مع سمو الأمير الراحل **الشيخ جابر** على جعل دولة الكويت إحدى الدول المؤثرة في المنطقة وإحدى البقاع التي ينظر إليها بتقدير واحترام، وهذا ما أجمع عليه المحللين السياسيين من خلال التحليلات السياسية التي نشرت في الآونة الأخيرة في مختلف الملفات السياسية بعد الغزو العراقي لدولة الكويت والتي استطاع فيها الشيخ **سعد** أن يقودا دفة الأمور بثقة ونجاح من المركز المؤقت للقيادة **بالمملكة العربية السعودية**، إلى أن تم التحرير وعودة القيادة الشرعية إلى الكويت.

وحقيقة لا يمكننا أن نحيط في هذه الدراسة المؤخرة بحياة ومسيرة سمو الشيخ سعد من كافة الأوجه لذا نكتفي ب جانب من جوانب حياته السياسية، إلا وهو معاشرته للحياة النيابية ودوره في ترسير مفهوم وبناء الديمقراطية ومشاركته في صياغة دستور الكويت بكل آماله ونجاحاته وأزماته وتجاذباته وأهم النقاط من وجهة نظرة التي علق عليها وتطرق لها خلال مناقشاته وكيف تعامل مع الحياة النيابية بكل مراحلها وأزماتها منذ ولادة الدستور، وإلى ما بعد التحرير، تلك التجاذبات التي كان من شأنها التدليل على شروعية الحكم والحكومة ومسار الديمقراطية في الكويت .

الشيخ سعد يصنع تاريخه

بعد التاريخ السياسي الحافل بالإنجازات التي خلفها الآباء، أحد أهم الجوانب التي أقفلت خبرة الشيخ سعد السياسية، فجاء فكره محصلة لتجربة غنية وثرية، من خلال هذه الحياة التي عاشها، والممزوجة بالرؤيا، والممزوجة بالرؤيا، والنظر إلى الأوضاع السائدة، من سباق في شتى المجالات ومن أجل الحاق بركب التطور والتقدم العالمي، كما أن هذا الفكر الواقعي كان نتيجة طبيعية أيضاً لما استقصاه وجمعه في أوقات وفترات زمنية متفاوتة، وظروف مختلفة ومتباينة عمل من خلالها

بالإضافة إلى تاريخ طويل من الممارسات العملية في الكثير من المجالات الإدارية والسياسية والقيادية المختلفة، اكتسب الشيخ سعد من خلالها الرؤية

الواضحة وما يمكن أن يكون عليه مستقبل الكويت، ولهذا انصبت وتركزت جهوده في تحقيق التقدم والأمن والأمان، والسلام والسلام وكفالة الحقوق الإنسانية، وتدعم الديمocrاطية، وحرية الرأي والتعبير، والتطور المستمر نحو مزيد من التحديث والرقي للكويت، والدعوة للتنمية والأخذ بأسباب الحداثة، كل هذه الأمور كانت أساساً راسخاً في مسيرة وحياة الشيخ سعد السياسية.

وبالبحث في السجل الحافل لحياته يسجل لنا التاريخ أنه ولد بالكويت في عام ١٩٣٠ في عهد الشيخ أحمد الجابر وهو الابن الأكبر لسمو الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت الأسبق^(١)، تلقى تعليمه العام بالمدرسة المباركية^(٢) وهي من أوائل المدارس النظامية التي أنشئت آنذاك بالكويت، و كان من زملاء الشيخ سعد في هذه المرحلة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير البلاد الراحل وسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر، والشيخ جابر العلي والشيخ سالم العلي، وهو ما يوضح لنا قرب تلك القيادات من بعضها البعض وهو ما كان له أثره لاحقاً حيث وحد الرؤى والاتجاهات، ورسخ المبادئ والقيم لتطبعات كبيرة للنهوض بشأن الكويت.

وعندما كان الشيخ سعد في مطلع العشرينات من عمره "١٩٤٩" تم تعيينه في دائرة الشرطة العامة بشكل أثقل ودشن الحياة العملية لديه مبكراً، و عمل على إدخاله في منظومة القيادة السياسية في وقت مبكر من حياته، وفي الفترة "١٩٥١ - ١٩٥٤" تم إيفاده إلى بريطانيا لدراسة علوم الشرطة في كلية هاندن للعلوم العسكرية^(٣) و نال هناك الكثير من الدورات المتخصصة في مجال الأمن والشرطة.

على أن الشيخ سعد لم تكن مهمته في بريطانيا قاصرة على الدراسة فقط بل حرص على القيام بواجباته السياسية كونه أحد أفراد الأسرة الحاكمة وأينا لأمير الكويت، فعمل على مقابلة طلاب الكويت بلندن، والمشاركة في الاحتفالات الوطنية والمناسبات العامة، والقيام بالرحلات والتدريب المستمر والاطلاع على كل جديد في مجال الأمن، كما كان يسعى إلى تناول الموضوعات التي تهم الكويت، حريصاً على معرفة التصورات المستقبلية من أبناء الكويت في الخارج بعد أن رأوا تجارب

مختلفة يمكن رصدها في طريق الحادثة ومستقبلها بالنسبة للكويت، عاكساً بذلك رؤية مستقبلية حرص على تدشينها بتجارب وخبرات واقعية، وكان ممن رافقوا الشيخ سعد أيضاً في رحلته الدراسية عدداً من أقرانه ومرافقه الذين درسوا معه، ومنهم أخوه الشيخ خالد العبد الله الصباح، وعبد الرزاق العدواني ومرزوق الغانم ويعقوب الحميضي والدكتور أحمد الخطيب^(٤)، وبالطبع كان هؤلاء الرؤواد هم الكوادر الأولى التي استفاد منها الوطن فيما بعد بتألدهم المناصب القيادية والوزارات المختلفة بالكويت، لذا كان التقارب النسبي في الأعمار والأفكار والطموح والأعمال هو ما جمع كل تلك الكوادر الشابة من أبناء الكويت، والتي كانت تصب كلها في بوتقة واحدة وهي دفع الوطن إلى كويت جديد عصري ووضع أساس النهضة الحديثة للبلاد والتحول من كويت إمارة إلى كويت الدولة الحديثة والتخلص من السلبيات والأوضاع التقليدية المتراثة، لذا يعد الشيخ سعد وابناء جيله من أهم وأبرز قيادات الجيل الثاني بالكويت، والذين وفروا في ذلك الوقت أيضاً لسمو الشيخ عبد الله السالم أمير البلاد ركيزة ودعماً لتحقيق الكثير من الإصلاحات التي خططت بالكويت خطوات مهمة وسباقة، ليس على مستوى دولة الكويت فحسب، بل على مستوى البلدان العربية ككل.

فالقد كان سمو الشيخ سعد منذ البداية متطلعاً إلى النهوض والتغيير والانتقال بالكويت من مجرد إمارة غنية وهبها الله النفط إلى دولة مؤسسات ديمقراطية حديثة .

الطريق نحو الدستور^(٥)

تشكل الدساتير أهمية كبرى في حياة الأوطان والأمم وذلك لطبيعة المهام التي تنظمها، إذ إنها تحدد المفاسيل المهمة في الدولة، وتحدد صلاحيات كل سلطة من السلطات الثلاث، لذا كان من الضروري احترام هذه الدساتير وعدم الخروج عليها، ولقد كان الشيخ سعد ومعه بقية القيادات الشابة أحد دعائم وركائز البناء التي يقودها سمو الشيخ عبد الله الصباح، ومن يعلمون تمام العلم بأن الدستور الكويتي هو الضمان الأكيد لأمة قوية قادرة على الصمود في وجه التحديات والأزمات

خصوصا في محيط مليء بكثير من التقلبات السياسية والأطماء الدولية، كما أن كون النظام السياسي الكويتي قبل الاستقلال بسيطا وغير معقد أتاح الفرصة للجميع التحرك على تلك الخلفية^(٦) خاصة أن تنظيمات الحياة السياسية كانت قليلة، لذا بدأت الكويت تأخذ بطريق الحداثة والارتقاء بالمنظومة السياسية والاجتماعية ووضع دستور خاص للبلاد، بعد أن وجدت حاجة ماسة لتشكيل مؤسسات وهيئات تقوم بمواجهة متطلبات الشعب والدولة التي تخطوا نحو الحداثة وبسرعة كبيرة مقارنة ببقية البلدان المجاورة، خاصة أن أول هيئة أُسست بعد الطفرة النفطية في الخمسينيات كانت مجلس الإنشاء في العام ١٩٥٢م، لإدارة بعض المشاريع والمخططات العمرانية والإدارية، وبعد هذا التاريخ بعامين تم إنشاء اللجنة التنفيذية العليا لتنظيم الدوائر والأجهزة الحكومية، وتطور الأمر في بداية السبعينيات وأنشئ مجلس الشيوخ الأعلى الذي ضم أفراد الأسرة الحاكمة فقط^(٧)، كل هذا التطور المؤسساتي أوجد نوعا من الحراك السياسي بالكويت، فكان لزاماً أن يكون هناك دستور ثابت للدولة ترسخ به مبادئها ويكون البداية على طريق بناء الدولة العصرية، وكان الشيخ سعد حريصاً ومنذ البداية على أن يكون أحد أفراد لجنة صياغة هذا الدستور وأحد المشاركين في وضع أنسنه^(٨)، مقتنعاً بأن للدستور أهمية بالغة من الناحية القانونية والسياسية، فسوف يبين هذا الدستور شكل وطبيعة النظام السياسي القائم في الدولة والمتمثلة في الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة أن الجميع يدرك اقتناعاً أن هناك إرث مجتمع لم يغتصب أمراؤه السلطة منذ بداية النشأة^(٩)، لذا كان حرصه على أن يخرج هذا الدستور للنور وهو متكامل أحد أبرز الجوانب التي أدخلت الشيخ سعد ومنذ البداية في تجاذبات واختلافات سياسية كان أغلبها منحصراً في الرؤى ووجهات النظر .

وسواء كان الشيخ سعد مختلف أو متوافق في الآراء إلا أن الكل كان حريصاً على مصلحة الوطن العليا ويعمل من أجلها، كما أن حرصه على أن يتضمن الدستور حقوق وواجبات المواطنين الأساسية جعل تلك التجاذبات تصب في بوتقة

العمل الوطني الأصيل، خاصةً أن الجميع كان متلقاً على أن الدستور، يصنع ويحافظ على الأسس العامة لسياسة الدولة وأنه في النهاية هو النافذة التي تتيح للجميع التحرك وفق آليات وقواعد قانونية تضمن حقوق وحريات كافة الأفراد^(١٠). كما أن وجود مؤسسات وزارات في الكويت قبل وضع الدستور أعطى شكل ونظام الحكم مظهراً سيادياً كان له أثره في تدليل كثير من العقبات أمام لجنة الصياغة.

ففي ٢٦/٨/١٩٦١ صدر المرسوم الأميري الذي تم بموجبة إنشاء هيئة تنظيم تتولى وضع مشروع قانون يتم بموجبة انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الذي سيقوم بإعداد دستور الكويت.

وتشكلت أول وزارة في تاريخ الكويت في السابع عشر من شهر يناير لعام ١٩٦٢ م و من هنا تم تعيين الشيخ سعد العبد الله الصباح وزيراً للداخلية وصار بحكم تقلده منصبة هذا عضواً في المجلس التأسيسي، كما أنه وفي أعقاب الاستقلال صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ متضمناً النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال وكان بمثابة الدستور المؤقت الذي طبق خلال الفترة التي سبقت إصدار الدستور الدائم للبلاد وقد أناط القانون بالمجلس التأسيسي مهمة وضع مشروع دستور للبلاد إذا نصت المادة الأولى على (أن يقوم المجلس التأسيسي بإعداد دستور يبين نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهلها)^(١١).

ومما لا شك فيه أن التاريخ سجل لنا أيضاً أن كافة أفراد لجنة صياغة الدستور لعبوا دوراً أساسياً في إنجازه وخروجه إلى النور وكانوا على قدر المسؤولية التي أقيمت على عاتقهم.

ففي ٢٠/١/١٩٦٢ عقد المجلس التأسيسي أول اجتماع له، وبلغ مجموع الجلسات حولي (٣٢) جلسة، وفي ٣/٣/١٩٦٢ انتخب المجلس التأسيسي لجنة الدستور والتي يقع على عاتقها مهمة إعداد مشروعه^(١٢)، وبحكم القانون أصبح الشيخ سعد من الأعضاء المشاركون مشاركة أساسية في اللجنة، ذلك لأن المجلس

التأسيسي كان يتكون في ذلك الوقت من نوعين من الأعضاء^(١٣) (أعضاء منتخبون بالاقتراع العام السري والمبادر وعدهم عشرون، وأعضاء بحكم وظائفهم وهم الوزراء وكان منهم الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بجانب وجود الشيخ سعد) كما أجازت المادة ٣٦ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الجمع بين عضوية المجلس وتولي الوزارة لأحد الأعضاء المنتخبين وكان من الأعضاء المنتخبين الوزراء في ذلك الوقت وهم السادة (حمود الزيد الخالد، عبد العزيز الصقر، محمد يوسف النصف)، وفي الجلسة السادسة للمجلس التأسيسي يوم السبت بتاريخ ٣ مارس ١٩٦٢ م تم انتخاب لجنة الدستور والتي ضمت السادة (يعقوب الحميضي ونال ٢٨ صوتاً، عبد اللطيف الثبيان ونال ٢٦ صوتاً، الشيخ سعد العبد الله الصباح ونال ٢٤ صوتاً) ولضمان أن يكون الدستور الكويتي نابعاً من رغبة وإرادة أبناء الشعب وحتى لا يكون هناك مجال للطعن بأي اعتبار أو طارئ، وأن يكون أيضاً نتاج أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، فقد امتنع أعضاء المجلس غير المنتخبين من أسرة آل الصباح ومنهم الشيخ سعد عن التصويت، كما شهدت جلسات المجلس التأسيسي كثيراً من المناقشات المهمة والصرحية حول مجموعه من القضايا الأساسية عكست آراء ووجهات نظر المشاركين فيها، ومن أهم تلك الآراء وجهة نظر الشيخ سعد وزير الداخلية آنذاك، فقد كان تصوره للدستور كما تم عرضه في الجلسة الثانية لجنة في ٢٤ مارس ١٩٦٢ م والذي عبر عنه بالقول "إن الهدف الأساسي من الدستور هو حفظ الوحدة الوطنية بين الشعب والحكام، ول يكن الدستور هو دستور الوحدة الوطنية بين الشعب والحكام"^(١٤)، إن هذا القول وعلى الرغم من أنه يحمل في طياته تصور واضح المعالم فإنه أيضاً أكد على أن هذا الدستور يجب أن يحرص في المقام الأول على الوحدة الوطنية بالأساس، وهو ما يمكننا أن نطلق عليه وجه نظر شديدة العمق والوطنية، حاول الشيخ سعد فيها أن يؤكد على أن أهم الأولويات التي يجب الحفاظ عليها، وهي وحدة وترتبط وتكامل أبناء الوطن، بما يسمح بوضع قواعد قانونية تلائم الحاجات الاجتماعية للمجتمع الحديث .

بيد أن وجهة نظره هذه تعارضت مع وجهة نظر السيد حمود الزيد الخالد وزير العدل في ذلك الوقت، والذي رأى أن دستور الكويت أحدث دستور في البلاد العربية فيجب أن يكون دستوراً مثالياً يقتدي به بقية البلاد العربية، ويجب الاستفادة من جميع الأخطاء التي حدثت وتلقيها ليكون هذا الدستور فعلاً مثالياً، مع مراعاة ظروف الكويت الخاصة وببيتها الاجتماعية والمحليّة .

لقد كان الجميع بما فيهن الشيخ سعد يدركون أن الكويت تقف في تلك الفترة الحرجية على اعتاب أوضاع وقوانين وتشريعات مصرية، ستقرر وبدرجة كبيرة شكل ومستقبل الدولة، وهذا أدى إلى ظهور التجاذبات منذ البداية في لجنة صياغة الدستور، فقد كان الجميع حريصاً على أن يخرج هذا الدستور بما يتواافق مع آمال وطلبات الأمة، وبما يحفظ أمن وآمان الكويت، ويضمن حاضرها ومستقبلها، لذا تعددت واختلفت وجهات النظر وكان الشيخ سعد معايشاً وبعمق لكل ما يقال أو يصاغ وبشراكة حقيقة وفعالة وكل ما تفرزه أيضاً تلك الاختلافات والتجاذبات، والتي شهدت عليها المواقف المختلفة له، مسجلاً فيها أيضاً اعترافه وعدم موافقته على الكثير من الآراء أو النقاط الدستورية، مبدياً الكثير من النقاش ومثيراً في الوقت ذاته نقاطاً أخرى هامة .

بيد أن معايشة تلك اللحظات وعلى الرغم من صعوبتها وقوتها في أحيان أخرى فإنها أطاحته على قواعد وأسس ومبادئ استفاد منها لاحقاً، بعدما حمل الكثير من المسؤوليات الجسمانية في سفينة الوطن .

فمعايشة الشيخ سعد ومشاركته الفعالة في لجنة صياغة الدستور كشفت عن

مدى الشفافية والصراحة في فكر هذا الرجل .

حتى أنه وعندما تمت مناقشة بعض أمور تتعلق بنظام الحكم ^(١٥) ، أرسل الشيخ سعد رسالة حاسمة شديدة الصراحة والوضوح للجميع بقوله "إننا مستعدون لإعطاء أقصى ديمقراطية، ولكن يجب أن يكون واضحاً أن ذلك مسؤولية كبيرة يجب أن نتحملها أيضاً" ^(١٦) ، فوضع الشيخ سعد كونه أحد أفراد الأسرة الحاكمة وابن أمير البلاد لم تثنّه عن الاقتناع بأن الديمقراطية التي تنتهجها

الكويت لابد لها من تضحيات، معترفا بأن الاختلافات والتجاذبات التي سادت بين أعضاء اللجنة كانت أحد أبرز وأهم مكاسب ديمقراطية الكويت ودليل على صحة هذا الدستور الوليد وثمرة نجاح المجتمع بأكمله^(١٧).

لقد كانت آراء واتجاهات وتصريحات الشيخ سعد تبين وبوضوح أنه لم يكن مشاركاً مشاركة اسمية، أو بدون فعالية بل على العكس^(١٨)، فنري في الكثير من الأحيان مدى الدقة في ملاحظاته على ما تفرزه المناقشات والصياغات ونصوص في لجنة صياغة الدستور، مؤيداً أو مبدياً رأياً، أو رافضاً في أحياناً أخرى لما يراه متعارضاً مع مصلحة ووحدة الوطن، كما أن النظرة المستقبلية التي تميز بها والتي تعمقت من خلال قربة إلى قيادات الحكم وملازمته لسمو الشيخ عبد الله الصباح أمير البلاد، وعلى الرغم من حداثة مسيرته السياسية في هذا الوقت فإن خوضه معارك بشأن صياغة الدستور و التي خاضها مبكراً جعلته يدرك خبايا السياسة وينظر لها بنظرة أكثر عمقاً و شمولية، بل جعلته يتعود مبكراً على إبداء الرأي بكل جرأة ووضوح متھماً في الوقت نفسه تبعات ما يتذرھ من قرارات.

و لم يستخدم سلطاته أو صلاحياته على الرغم من قدرته لفرض موقف معين، بل لقد التزم والي حد كبير بالطرق القانونية والتشريعية السليمة وضمن إطار المجموعة، ليعكس بذلك للجميع رغبته ورغبة النظام الحاكم في إرساء وترسيخ المبادئ التشريعية السليمة التي يرتضيها الجميع .

ولعلنا ندرك أن الشيخ سعد كانت له آراء وتحفظاته الخاصة في مشروع صياغة الدستور منذ البداية وظهر هذا واضحاً بعد أن أصبح أحد أفراد اللجنة، مظهراً عدداً من التحفظات على بعض النقاط في مشروع صياغة الدستور كان منها عدم الموافقة على أن يتضمن الدستور نصاً يوجب اختيار عدد من الوزراء من بين أعضاء مجلس الأمة، وأيضاً تبنيه أن يكون الوزراء بالتعيين من خارج مجلس الأمة، مطالباً بتخفيض المجلس إلى أربعين عضواً بدلاً من خمسين، وبيان تكون الأغلبية بسحب الثقة من الوزير هي أغلبية ثلثي الأعضاء، مع الأخذ بأن يكون إعلان الأحكام العرفية بمرسوم وليس بقانون، معترضاً في الوقت ذاته على

إنشاء القضاء الإداري، وعلى إنشاء جهة قضائية تختص بالفصل بين المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح.

إن تلك الاعتراضات المقدمة وإن كانت في مجلها تتعارض مع إرساء قواعد الديمقراطية، فإنها عكست ومن جهة أخرى روح التحدي و أهمية المناقشة والتعدد والاختلاف في وجهات النظر وأنه في النهاية لا يصح إلا الصحيح، وأن الكل يعمل من منطلق الوطنية والحرص على مستقبل الوطن.

وإن كانت وجهات النظر تلك تختلف في نقاط وتلقي في أخرى، فإن ذلك مر جعه أن الكل كان حريصا على الخروج بهذا الدستور الوليد في أزهى صورة دستورية .

لقد أوضح الدكتور خليل عثمان الخبير الدستوري بأن الشيخ سعد في خضم تلك الأحداث واختلاف وجهات النظر الخاصة بسياق بعض النقاط التي اعترض عليها، كانت اعترافاته بالفعل البعض منها جوهريا والأخر شكلياً^(١٩) وهي شهادة أحد كبار أساتذة القانون المشهود لهم بالكفاءة والتمكن ومن كبار المشرعين الدستوريين بالوطن العربي، بل زاد بأن الشيخ سعد لم يكن يعترض من أجل الاعتراض أو المداخلة^(٢٠)، بل كان من منطلق الحرص على أن يخرج كل نص من النصوص متوافقا مع الطموح والأمال المرتبطة، فالديمقراطية بالنسبة للشيخ سعد كانت رؤية ونظام ومنهاج عمل^(٢١)، لقد كان الشيخ سعد حريصا على أن يقول للجميع أن الديمقراطية لا تأتي فجأة بل هي نظام كامل متكملا يأتي عبر الممارسة، خاصة وأنها قيمة إنسانية كبيرة ومفهوم تاريخي اتخذ عبر تطور المجتمعات وتتنوع ثقافتها ونزع الإنسان نحو الحرية والمساواة معبرا عن ذلك بمخاطبته اللجنة " هل تريدون أن نظر طفرة كبيرة أم يجب أن تتطور أوضاعنا ونظمنا"^(٢٢) .

أيضا كان للشيخ سعد نظرته الخاصة التي رأى من خلالها وهو من الأسرة الحاكمة أن بعض النقاط في الدستور قد تتعارض مسيرة التلامم والسلم الوطني مما كان يستدعيه أن يقوم بالاعتراض والمناقشة.

على أن طبيعته القوية والممتهنة بروح الأمل والرغبة من أجل مستقبل أفضل للكويت، جعلته لا يستطيع أن يغض الطرف عن بعض أمور سياسية وقضايا ساخنة يعيشها محيطة الاجتماعي أو القومي الوطني، وعلى رغم من هذا فقد وجد الخبراء و المعنيين بالصياغات الدستورية قدراً كبيراً من التفاهم والمرؤنة من جانبه، فلقد تراجع الشيخ سعد عن كثير من التعديلات التي كان يقرها عندما يترأسي له عدم توافقها، أو أنها قد تتعارض مع الأوضاع الدستورية الأخرى التي تم إقرارها^(٢٣). فالنظر وبعمق لاعتراضات الشيخ سعد أو اختلافه في وجهات النظر كما أشار الدكتور خليل عثمان يجد اختلافاً شكلياً وليس جوهرياً يهدى بانفصال جذري للمواد المطروحة عن السياق المراد، مع الأخذ في الاعتبار أن الشيخ سعد كان على قناعه بأن الموروث السياسي الكويتي لا يزال في أطواره الأولى ولا يجب أن يُحمل أكثر مما يتحمله .

الشيخ سعد - الدستور - النظام الحاكم :

إن إدراك الشيخ سعد لطبيعة الأوضاع السياسية في ذلك الوقت في الكويت أعطي له إدراكاً كاملاً للطبيعة التي عليها الوضع السياسي على المستويين الإقليمي والدولي، موجداً في الوقت نفسه قضايا خلافية بينة وبين اللجنة، دار حولها عدد من النقاشات، ففي ٤/٢٨/١٩٦٢ م تمت مناقشة موضوع النظام الوراثي والرئاسي للدولة والذي أبدى الشيخ سعد رأيه فيه بكل وضوح وتمسكه بالنظام الرئاسي قائلاً "إن غايتنا هي إيجاد نظام مستقر لبلادنا في هذه الظروف والنظام البرلماني كما هو معروف أدى إلى الكثير من المتاعب والمصاعب وعدم الاستقرار"^(٤)، متسائلاً ووجهها كلامه للجنة "هل ترون أن النظام البرلماني هو الذي يجب أن يطبق؟

وهل يعني ذلك أن المجلس له حق سحب الثقة من الوزارة؟ مسجلاً اعتراضه لأن النظام البرلماني سيجر الجميع لمشاكل كثيرة ستترافق في المستقبل وهي وجهة النظر التي تبناها الشيخ سعد عند مناقشة هذه النقطة^(٥)."

ولقد كان من المفید أن يطرح الشيخ سعد رؤیته من أجل المناقشة وإياده الرأي للخروج بدستور عملي وليس شکلی متواولاً السمات الأساسية لشكل ونظام الحكم، وهذا ما كان يرمي إليه في إعلانه أنه متمسك بالنظام الرئاسي، فقد دافع الشيخ سعد عن رأيه في نظام الحكم والذي رأى فيه إن النظام البرلماني يحتم أن يكون أعضاء الوزارة من داخل المجلس، وحين تبين للشيخ سعد أن رأي المجلس يميل للنظام البرلماني، طلب أن يتم الاختکام إلى المجلس التأسيسي.

إلا أنه بعد أن أدرك أهمية وقدرة النظام البرلماني على المحافظة على مصلحة الأمة ذهب إلى "إن هذا الاستقرار هو الذي يهمنا بالذات ولصالح الدولة أما أشخاصنا ففانية، والباقي هو هذا البلد، وهذا النظام المقترن ما دام يحقق هذا الاستقرار المطلوب فإنتي أرحب به" ^(٢٠).

إن مفهوم الديمقراطية الذي آمن به الشيخ سعد اشتمل في طياته على كثير من المبادئ والمفاهيم، والتي حاول صياغتها لتصب في مصلحة المجتمع والحفاظ على نسيجه الوطني، على أن هذه المبادئ والأسس كان لابد أن يكون لها ضمانات دستورية تحافظ عليها أيضاً ^(٢١).

وفي الجلسة الثانية للجنة المنعقدة في ١٩٦٢-٣-٢٤ تمت الموافقة على تكليف الشيخ سعد لاستطلاع رأي والدة سمو الأمير بشأن النظام الوراثي في الإمارة، مما عكس ثقة اللجنة في قدرة الشيخ سعد وقتها على إدارة هذه النقطة المهمة والرئيسية في تاريخ الأمة، وفي الجلسة السادسة عشرة ١٠ يوليو ١٩٦٢ تقدم ببعض التعديلات لمواد الدستور ومن بينها تعديل المادة الرابعة ^(٢٢) إلا أنه وفي وقت لاحق وبعد أن أفتتح الشيخ سعد ورائع القيادة السياسية، قام بالتراجع عن هذا التعديل الدستوري، في بادرة عكست حرص القيادة السياسية وأطراف الحكم من آل الصباح على الحياد، وتبني الخيار الديمقراطي وأسسه ومبادئه، مقتعنين برأي أحد أهل العلم والاختصاص الدكتور خليل عثمان ^(٢٣).

لقد أدرك الشيخ سعد أيضاً أن تقادى الصدام مع أعضاء اللجنة إذا كان هناك طريق يؤدي إلى التلاقي و التعاون لاشك يصب في مصلحة الوطن، مبادراً

بمراجعة نفسه وقراراته إذا ما وجد أن المصلحة العليا للوطن تقتضي ذلك، مدركاً أن المبادرة فيها تقدير واحترام بخلاف الانصياع.

ففي محاضر لجنة الدستور الجلسة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦٢-٦-٢ م توقفت اللجنة عند نص المادة (٥٦) التي اشترطت أن يكون نصف الوزراء على الأقل من أعضاء مجلس الأمة وهذا كان تساؤله عن مدى الجدوى من ذلك، معلقاً بالقول "أنه يجب أن يلاحظ واقع الكويت كما يجب أن نقرر الشيء الذي يكون العمل به ممكناً، فلماذا جعلنا تعين نصف أعضاء مجلس الوزراء من مجلس الأمة ومن خارجه، فنحن متفقين من حيث المبدأ، إنما لا يجب أن يكون هناك إلزام في الدستور حتى لا يكون هناك إحراج، فقد تقتضي ظروف البلد مثلاً أن يكون كل أعضاء مجلس الوزراء من مجلس الأمة، وقد تقتضي أن يكونوا كلهم من خارج المجلس، فنحن لا نريد أن يكون هناك تحديد شديداً في الدستور قد يتعارض مع هذه الضرورات، وهناك مسائل نتفق عليها دون نص على ذلك في الدستور، ففي لبنان مثلاً اتفاق على توزيع المناصب الرئيسية في الدولة بين المارون والشيعة والسنّة دون نص على ذلك في الدستور" (٣٠).

إن التفاعل والعمق في طرح الرؤى والاطلاع على تجارب الدول الأخرى وواقعها كان أحد الجوانب التي نظر إليها الشيخ سعد، فنراه يدلل على ما يقول ببعض النماذج السائدة في بلدان الوطن العربي متالاً الوضع اللبناني وما فيه، من خلال نموذج حي، لكي يوضح أن الدستور لا يجب أن يكون مقيداً للقيادات السياسية في أمور مصرية، بل يجب أن يعطي الدستور القيادة السياسية وأيضاً الشعبية حرية فيتناول الأمور بما لا يتعارض مع مصالح الوطن، وأيضاً بما لا يتعارض مع الدستور ذاته، فيجب أن تتضمن النصوص ما يكفي من المرونة حتى لا تكون هناك خروقات أو تجاوزات، وذلك للحفاظ على قوام الدستور وهيبته وهذا ما عبر عنه بقوله في محاضر الجلسة التاسعة عندما أشار بالقول "نحن لا نريد وضع نصوص تقييد الدولة" (٣١).

وعندما تناول الدستور حق الأسرة المالكة في أن يترشح أعضائها في

الانتخابات شارك الشيخ سعد بداخلة تسأله فيها وعبر عن موقفه وبأنه يرى التوقف هنا، خاصة بعدهما شعر أن بعض الفقرات قد تتعارض مع مصلحة القيادة السياسية متسائلاً، هل يريد الأعضاء دستوراً عملياً وواقعاً، أم دستوراً غير عملي لا يمكن تطبيقه .

مطالباً الدكتور عثمان في أحد المرات أن يعاد ما تم نقاشة بعد أن شعر أنه يحتاج إلى مراجعته قائلاً "أرجوا قراءةاقتراح من جديد " ^(٣٢) .

وعندما تناول الدستور نصاً رأي فيه إجحافاً بمكانه الأسرة الحاكمة، لم يتردد في استيصال الأمر والإدلاء برأيه، وأعلن معارضته على الملاً حيث قال "إذا كان المقصود من هذا النص كما ذكر الأستاذ محسن عبد الحافظ هو إبعاد العائلة الحاكمة من الوزارة، فإني أرى إنهاء المناقشة عند هذا الحد، والنص على ذلك صراحة دون لف ودوران "مضيفاً" كلام سافرتم إلى خارج الكويت وأطلعتم على أنظمة الدول الأخرى، وكل دولة تضع النظام الذي يلائمها، ويتماشي مع ظروفها، والوضع الذي نقترحه هو الذي يتماشي مع ظروف بلدنا الكويت " ^(٣٣) ورغم هذا الوضوح الشديد الذي لا يخلو من التبرم نراه يؤكّد على أن الكل في هذا المجلس يريد خدمة الوطن وأن تلك الخلافات السياسية تصب جميعها في بونقة المصلحة العليا للكويت، مشيراً أن الكل مخلصون .

وعلى الرغم من هذا لم تنته تلك التجاذبات فقد ظلت مستمرة، وتقدم الشيخ سعد بعدد من التعديلات على مواد سبقت مناقشتها مصراً على عدم ترك أي ثغرة يمكن أن يكون بها خلل إلا ومناقشتها .

الوحدة الوطنية في فكر الشيخ سعد

إن الشيخ سعد ظل دوماً يدعو لتعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ نهج الشورى الذي سار عليه الآباء والأجداد، ولم يكن يدعو لمجد شخصي له أو للأسرة الحاكمة، فقد كان يرى أن الكويت كلها أبناء وطن واحد، و يجب أن يحرص الجميع فيها على ديمقراطية تحمي مسيرة العمل الوطني، وتضبط مسار مجتمع ديمقراطي تبني ولا تهدم، ديمقراطية توحد ولا تجزئ، ديمقراطية تهيئ سبل التعاون بين كافة

أبناء الكويت ولا تثير أسباب التنازع والتاحر بينهم، ديمقراطية تترفع عن فوضى الممارسات وـ المواقف والمعارك المفتعلة.

هذه الديمقراطية التي يؤمن بها الشيخ سعد كخار لا رجعة فيه احتملت عليها إرادة الشعب ونظام الحكم، وهو ما عبر عنه وظيره جلياً وأضحا بعد ذلك خلل ولايته للعهد.

لقد كان الشيخ سعد حريصاً على أن يقف على كل ما يتعلق بالحربيات العامة والشخصية، فعندما نظر إلى مناقشات المجلس التأسيسي لا يخفي علينا مدي اهتمامه ومناقشه أغلب البنود التي تتعلق بالوحدة الوطنية، والحفاظ على قوام الأمة، تلك المناقشات التي دارت رحاماً بين الأعضاء^(٤).

وفي مناقشة حول المادة (٤٣) من الدستور وهي الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والنقابات والتي نصت على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أساس وطني بوسائل سلمية تكون مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون ولا يجوز إجبار أحد على الانصمام إلى جهة جماعية أو نقابة^(٥). ناقش الشيخ سعد هذا النص وتساءل هل معنى هذا أن الدستور يبيح تكوين الأحزاب السياسية في الكويت^(٦)؟

فقد أراد الشيخ سعد وبكل وضوح أن يضع الأمور في نصابها فمن خلال التفسيرات قد يخرج رأي بأن الدستور قد أجاز تكوين الأحزاب من خلال مقدمات هذا النص وهو ما حدا بالشيخ سعد للتدخل في هذه المناقشة والتي عبر فيها صراحةً دون مواربة، عن رفضه التام لفكرة قيام أحزاب بالكويت، كما أشار أيضاً قائلاً: "لقد وافق سمو الأمير على هذا الدستور وطلب أن تكون أخوة وأقد سمعنا عما يحدث في الدول الأخرى من تطاحن الأحزاب فهل يرى الأعضاء أن ضرورة وجود الأحزاب"^(٧)؟

وحيث تطرق الدكتور الخطيب في بعض المناقشات إلى أمثلة خارجية لتنظيم اختيار الوزراء بادر الشيخ سعد في ردّه بالقول: "استمع المجلس إلى كلام الدكتور أحمد الخطيب وإلى ما ذكره من أمثلة وقصص ولست أدرِي ماذا يعني بذلك هذه

الأمثلة والقصص، وقد تكلم الدكتور عثمان خليل وأود أن أضيف إلى كلامه أن اللجنة التي أوكل إليها سن الدستور رأت من الأصول بل من الضروري لدوام الاستقرار في وطننا الحبيب أن تفتح الباب لسمو الأمير لأن يختار وزراء من داخل المجلس ومن خارجه^(٣٨).

وفي ردة على يعقوب الحميضي تسأله بدوره عن التأكيدات التي يريدها في محور مناقشته في أن تكون الحرية للأعضاء في التعبير عن آرائهم^(٣٩).

لقد كان الشيخ سعد يرمي لاستقرار سياسي ولقيام أمّة حضارية، فاستمرار التأثير، برغم المناخات الكاملة لمقومات التقدم، تعني أن ثمة خلا، فيجب أن تنتقل الكويت من نقاوة البداوة إلى نقاوة التشكيل الحديث والعصري، الذي يغير وجه المجتمع إلى الأفضل، فعند مناقشة قضية من أهم وأخطر القضايا وهي الجنسية ثار خلاف في الجلسة الثالثة للجنة بتاريخ ٣١ مارس ١٩٦٢ م بين السيد حمود الزيد الخالد وزير العدل وبين الشيخ سعد مرجعه جواز إسقاط الجنسية وسحبها، حيث دافع الشيخ سعد عن مادة مقترحة وكان نصها (لا يجوز إسقاطها ولا سحبها إلا في حدود القانون) ^(٤٠)، فقد كان اعتراض السيد حمود الزيد على لفظ (إلا في حدود القانون) مما دفع الشيخ سعد إلى التدخل، وكان رأيه بأنه لو أجرم أحد الخارجين على القانون في حق أمته ووطنه فهو قابل تسمح الكويت بتتقل هذا الشخص بين بلدان العالم وهو يحمل جواز سفر بلاده الذي يسيء إليها، لقد كانت وجهة نظر الشيخ سعد هذه نابعة من منطلق حرصه على إلا يسئ أحد أفراد هذا الوطن إليه وألا يعتدي عليه، وهي أيضاً نظرة لا تخلي من الجانب الأمني^(٤١) الذي كان يمثله الشيخ سعد آنذاك بترأسه لوزارة الداخلية^(٤٢)، كما عبر عن رأيه في ترشيح المتجانسين بقوله "إننا نتبع طريقة أخرى وهي أننا نحرم المتجنس من حق الترشيح والانتخاب، كما أننا نعتبر ابنة حاصلاً على الجنسية بالتجنس وبالتالي يسري عليه ما يسري على والده لأن الفرع يتبع الأصل، وبالتالي فإن نفس الحكم من الحرمان من حق الترشح يسري عليه كما هو سار على والده^(٤٣).

لقد كان الشيخ سعد يعلم تمام العلم أن الدساتير هي المحك الذي يظهر ما إذا كانت هذه الدولة أو تلك تعيش حياة ديمقراطية موازنةً بين الحريات أم لا، وهو ما حدا به إلى الاستدراك في الجلسة الحادية والعشرين في ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢ م وأشار إلى أن الناس في الخارج لهم وجهة نظر أخرى وهم يطالبون بإعطاء المجنسين حقوقهم كاملة وليس من العدل حرمانهم من هذا الحق.

إن تراجع الشيخ سعد لم يكن انحصاراً ضد التيار، بل في الواقع الأمر عبر به عن مطلب فئة وشريحة مجتمعية مهمة، مدركاً أن وضع دستور كامل متكامل لهو أمر صعب لأن (الكمال الله)، لقد تناول الدكتور أحمد الخطيب تلك القضية وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات مع الشيخ سعد إلا أنه شهد بشجاعته في معرض جوابه على الدكتور عثمان خليل والسيد يعقوب الحميضي حين أشارا إلى أن كثرة التعديلات قد تكون محل نقد من قبل البعض، و رد عليهم بالقول " بأن معظم الدساتير في المنطقة فيها عيوب ونحن نستطيع أن نرد عليهم إذا واجهونا بانتقادات حول دستورنا مركزاً على وجود الثقة والتعاون بقوله " بفضل الثقة والتعاون بين الجميع إن شاء الله لنحتاج إلى طرح الثقة " (٤٤) .

كما أن نظرة الشيخ سعد وعلى الرغم من أنها تصادمت مع الكثير من أفراد اللجنة إلا أنها لو تمعنا فيها لوجدنا أن مقولته " بأنه لا يريد طفرة تتصادم مع الواقع الذي يحيا فيه المواطن العادي البسيط بالكويت (٤٥)" وهي حقيقة مرصودة، خاصة وأن الحياة الدستورية والنيابية في تلك الفترة بالكويت لم تكن قادرة على أن تسير في طريقها الصحيح بدون عثرات وأزمات وهو ما حدث لاحقاً إبان فترات التأزيم والحل المتكرر للمجلس .

إننا عند التوقف والنظر إلى تلك المرحلة الهامة التي شارك فيها الشيخ سعد في لجنة تأسيس وصياغة الدستور الكويتي، لا يسعنا إلا الاعتراف بأنه كان في قمة التوهج السياسي والإدراك والفهم لكل بند يوضع من بنود الدستور (٤٦)، كما أن الاختلافات والاعتراضات وأيضاً التوافق في الرأي لهو أبلغ دليل على حرصه على الخروج بدستور الكويت في أفضل صوره، تعبّر عن آمال وطموحات الشعب في

حياة كريمة، و حريصاً على بلورة هذه الممارسات الديمocrاطية التي قام عليها مجتمع الكويت في صيغة دستورية حديثة، تفصل بين السلطات وتضع الضوابط لضمان المشاركة الشعبية الواسعة في أمور الحكم والرقابة على السلطة التنفيذية وضمان الحريات الأساسية للمواطنين، ورسم واجهة عادلة لشكل ونظام الحكم والدولة .

كل هذا نابعاً من شعوره بالأمة والقيادة في وقت واحد، وبما يضمن الاستقرار والأمن للوطن والمواطنين، كما رغب أيضاً في أن يكون هذا النظام الدستوري قادراً على إصلاح القضايا الموجودة والسابقة وأيضاً تلك التي يمكن أن تظهر مستقبلاً، سواء سياسية أو اقتصادية، كما كان دائماً يحاول أن يلفت نظر المجلس بأن الكويت لها وضعها الخاص وأن اعتراضه أو مناقشته لأمر ما إنما نابع من إطلاعه على أمور وجوانب مخفية نظراً لقربة من القيادة الحاكمة وصناع القرار السياسي في الدولة^{٤٧}، وهي نظرة مستقبلية موضوعية تنم على وعي ديمقراطي وسياسي متفتح.

الشيخ سعد وممارسة الحياة الدستورية .

عند الانقال إلى مرحلة أخرى من مراحل معايشة الشيخ سعد لواقع حال التجربة السياسية والحياة النيابية في الكويت، وفي فترة تتسم بالكثير من الأزمات الدستورية والتي أدت في بعض الأحيان إلى استقالة الحكومة، و حل المجلس وتعطيله وتعليق بعض مواد الدستور، نري أنه لم يكن منقطعاً ولا مبتعداً عن الحياة السياسية والنيابية، بل كان متواصلاً متوجهًا بجل طاقته في خدمة أبناء وطنه وقضايا أمتهم، فقد جاءت وفاة أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم في نوفمبر ١٩٦٥م لفتح باب الأحداث السياسية المضطربة في الكويت فجاءت انتخابات مجلس الأمة في ٢٥ يناير ١٩٦٧م لتواجه باتهامات خطيرة من قبل البعض بأنها مزورة وأن الحكومة تدخلت وبشكل مباشر في سير العملية الانتخابية^(٤٨)، وبأن مراكز قوي في الحكومة تلاعبت بنتائجها بهدف منع قائمة مرشحي نواب الشعب المعارضة التي تضم القوميين العرب والذكور التجارية من الفوز بعدد مؤثر من المقاعد النيابية،

وهو ما أدى لاحقاً لاستقالة عدد من الفوّاب الفائزين احتجاجاً على التزوير وأصدار بياناً اتهمت فيه الحكومة مباشرة آنذاك بالضلوع في سير وتروير العملية الانتخابية، ولم يكن الشيخ سعد بعيداً عن تلك الأحداث، وأنه كان أول وزير للداخلية بعد الاستقلال، فقد كان الشيخ سعد حريصاً على استقرار النظام، خاصة وقد بدأت بعض الطوائف المنطرفة لتخالفها في أوسع طيف المجتمع الكويتي، لذا فقد كان حرصه على مواجهة تلك التيارات المعاكسة يصطدم في بعض الأحيان بإحساس البعض بأن هناك تضييق على الحريات، على أن أزمة التزوير التي اتهم بها مجلس ١٩٦٧م، كانت أحد المحطات الرئيسية التي أوضحت أن مسيرة الديمقراطية بالكويت تحتاج لبذل الكثير من الجهد والعمل حتى تستقر على مسارها الصحيح.

ويأتي منتصف السبعينيات في الكويت ليتأثر تأثراً واضحاً بالأحداث التي تجري في الوطن العربي، خاصة وقد تزايد النقد وبدأ البعض بطالب بالمشاركة الكاملة في الحياة السياسية وتسريع المسيرة السياسية الكويتية، بعد أن اعتراضاً قدراً من الجمود، ففي ٢٤ يونيو ١٩٧٠ قام الشيخ جابر الأحمد الصباح ولـي العهد آنذاك بإلقاء خطاب لـام فيه البعض واصفاً إياهم بتقديم مصالحهم الشخصية على مصالح الوطن، إلا أن الفصل التشريعي الثالث (١٩٧٥ - ١٩٧١) م جرى بدون إشكالات رئيسية، تهدى المسيرة الديمقراطية لكن المعارضة في المجلس استطاعت أن تثير بعض القضايا الإسلامية الأساسية الهامة للضغط على الحكومة آنذاك وأختتم المجلس دوره داعياً لانتخابات مجلس الأمة الرابع.

على أن تلك الفترة الصعبة من تاريخ الكويت، كانت بالفعل في حاجة إلى قدر من إقرار الأمن والوقوف بحزم أمام الاتجاهات والتيارات المعاكسة، فالشيخ سعد العبد الله وعلى الرغم من الاتهامات التي وجهت للحكومة لم يكن لها القدرة على أن تولي رئاسة السلطة التنفيذية في ١٨ - فبراير - ١٩٧٨^(١) وفي هذا الوقت كانت الحياة السياسية معطلة بتصدور المرسوم الأميري آنذاك، والتي استندت على مبررات يتمثل أهمها في تعطيل بعض القرارات والقوانين على الرغم من أهميتها بالنسبة لمسيرة

سعد عبدالله الصباح من صياغة الدستور إلى معايشة الدستور

التنمية، وكان تعلق الشيخ سعد حين تم سؤاله عن هذا الوضع المتأزم في حديث لرؤساء الصحف المحلية في عام ١٩٧٦م^(٥٠) بأن ما حدث كانت نتيجة حتمية ووقفة تأمل ودراسة وتقدير للمراحل السابقة، وزن الأمور سواء من الناحية الإيجابية أو الناحية السلبية وأن ما تم لم يكن من قبيل التعسف أو الانفراد بالرأي، بل كانت المصلحة العامة للوطن تستدعي ذلك في هذا الوقت، وإعطاء الفرصة للقيادة السياسية للنظر إلى التجربة النيابية من منطلق التقييم العملي واستعراض جوانب الخطأ والصواب ليتسن للقيادة السياسية التخلص من الآثار السلبية في الممارسة الديمقراطية.

إن إجابة الشيخ سعد تدل على إدراك ووعي، فهو لم يدافع عن تعطيل المسيرة النيابية متعللاً بحجج وأسباب واهية، بل كانت ردوده معبرة عن واقع وفهم مدرك لما يدور حوله من أوضاع سياسية حرجة، وأن تلك الوقفة ما هي إلا وقفه تأمل ودراسة، وأن الحياة النيابية في الكويت سوف تعود أكثر قوة.

على أن الشيخ سعد رغم حرصه على عودة الحياة النيابية لم يكن مستسغاً لوجود التكتلات القبلية أو الحزبية، لما فيه من تعطيل لمسيرة الديمقراطية، و كان من أبرز ما أثاره في كلمته الافتتاحية^(٥١) أمام لجنة تتفيق الدستور تلك الكلمات التي عبر فيها عن بالغ شكره وامتنانه العميق لكل من شارك في صياغة دستور الكويت، وأن الدساتير مهما تحكم صياغها فإن قيمتها الحقيقة تظل مرهونة بالروح

التي تطبق بها نصوصها.

ولقد وضحت رؤية الشيخ سعد في انتخابات مجلس الأمة الرابع والتي بدا واضحاً أن القبلية والطائفية بدأ نجها في الظهور، إلا أن هذا الخلل قد أدى إلى أحداث خطيرة فمن دون مقدمات وبعد مداولات من جانب الأسرة الحاكمة وأقطابها بادرت الحكومة خلال العطلة الصيفية للمجلس الأمة الرابع في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦م إلى تقديم استقالتها متهمة المجلس بأنه المسؤول عن تعطيل النظر في مشاريع بعض القوانين وأن الكثير من الجلسات التي يعقدها ليست لها أهمية تذكر، وفي اليوم ذاته صدر أمر أميري يقضي بتعليق العمل بعدد من مواد الدستور

وتعطيل الحياة النيابية، وألقى الأمير خطاباً شديداً للهجة منتقداً فيه مسار الحياة الديمقراطية وأن البعض أستغلها واتخذ الدستور سبيلاً لتحقيق المكاسب الشخصية على حساب الوطن، ومن ثم طال هذا الوقف للحياة النيابية أن شكلاً لجنة للنظر في بعض مواد الدستور تحت مسمى إعادة تقييمه، كما عطل كثير من الصحف وحضرت بعض الأنشطة السياسية في الدولة أن كان هذا راجعاً في المقام الأول إلى تأثير الأوضاع الخارجية المحيطة بالكويت على الوضع الداخلي وهو ما فسره البعض بالانقلاب على الدستور آنذاك، خاصة وأن بعض من العوامل والتطورات السياسية الخارجية والداخلية كانت تضغط وبشدة على الحكومة وكان اتخاذ قرار من قبل الحكومة للخروج من هذا المأزق هو أهم أولوياتها في ذلك الوقت، بعد أن غداً للحكومة كامل السيطرة على كافة المؤسسات بدون استثناء، وهو ما جعل الأمور تتآزم وبدرجة كبيرة وحدوث حالة من الاحتقان السياسي وتوقف مرحلتي لمسيرة الحياة السياسية في الكويت، على أن تلك المعيشة من جانب الشيخ سعد للحياة السياسية والنيابية في فترات التآزم والتوقف جعلته يدرك بعضاً من القصور، وتولدت لديه أسئلة كان منها، لماذا الحرص على استقرار دعائم ديمقراطية ثبت وجود ثغرات في طياتها؟ ولماذا نحرص على عدم تعديل بعض أحكام الدستور ما دام ترأسي لنا أن البلاد ومسيرتها التقدمية توقفت بسببها وعانت منه؟ كما تسببت في تعریض الوحدة الوطنية والاستقرار والأمن للخطر؟

لقد كان دستور ١٩٦٢ ملائماً للمجتمع الكويتي وظروفه آنذاك، أما وقد تغيرت الظروف وتبدل الأحوال سواء الداخلية أو الخارجية فإن هناك متطلبات تستدعي في هذا الوقت النظر بعين الاعتبار إليها، وإلي وجود التغطية الدستورية والقانونية لها، خصوصاً إذا تذكرنا أن المجتمع الكويتي من بين أكثر المجتمعات الخليجية والعربية قدرة على استيعاب التنوع والتعددية والقدرة على تقبل واستيعاب الآخر.

وفي صيف ١٩٨٦م وبعد أن تقدم عدد من الأعضاء في مجلس الأمة بطلبات استجواب لبعض الوزراء، حدثت أزمة سياسية على إثرها تقدم الوزراء بالاستقالة،

فما كان من السلطة الحاكمة إلا التدخل وبأسرع ما يمكن لوضع حد لهذه الأزمة، وهنا صدر الأمر الأميركي بحل مجلس الأمة خاصة في ظل تعرض أمن البلاد لمؤامرات خارجية طالت شخص الأمير ذاته، وتعرضه لمحاولة اغتيال آثمة^(٥٢)، كما صدر أمر بتعليق بعض فقرات الدستور منها أحكام المواد ٥٦ فقرة ٣ / ١٠٧ ، ١٧٤/١٨١، ولم يتضمن هذا الحل أيضاً التزاماً بعودة الحياة النيابية، إلا أن هذه القرارات تركت بلا شك أثراً سلبياً على المسار الديمقراطي . ففي عام ١٩٨٩ تم إعداد عريضة من قبل ٣٠ من أعضاء المجلس المقال طالبوا فيها بعودة الحياة النيابية في الكويت .

والمتأمل لتلك التجاذبات والأحداث يدرك أن الشيخ سعد كان يحرص على المصلحة العامة للدولة، كما أن مواصفات الديمقراطية التي يؤمن بها ويسعى إليها كانت تحتاج من وقت لآخر إلى وقفات تأمل ومراجعة، إدراكاً للمتغيرات الداخلية والخارجية، و لقد كان الشيخ سعد يعي هذا ويؤمن به، بل نراه وهو يركز على أهمية وجود نوع من السلم الوطني، وهو مفهوم قد يختلف عن الأمن الوطني لأن السلم الوطني بالنسبة للشيخ سعد يعني بالدرجة الأولى التوافق الداخلي للأمة، أما الأمن الوطني فهو أيضاً يحتوي على عنصري الأمن الوطني الخارجي والداخلي، فهو بجانب حرصه على الأمن الوطني كان يدرك أن ما يعكس صفو السلم الوطني سوف ينعكس بالسلب على الأمن الخارجي والداخلي للوطن، لذا وجب على الكويت أن تبني ديمقراطية تتفق مع تقاليد المجتمع وعاداته وأخلاقه العربية، ديمقراطية تتضي على الروتين في مؤسسات الدولة، ديمقراطية فعالة تعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية، لا تفرق بين مدينة وضاحية، مؤكداً على أن أساسها هو أساس ديني اجتماعي متمثل في الإيمان بالشوري، والممارسة الشعبية، والحفاظ على الحقوق والحريات للمواطنين

فغياب الترابط والتسيق والتكامل بين السلطات يؤدي بالقطع إلى تبعات خطيرة على المجتمع وهو ما حدث بالفعل إبان الأزمات والصدامات التي سبقت حل المجلس في عام ١٩٧٦م، لذا فقد صدر المرسوم الأميركي بتنقيح الدستور وتقييم

العمل به طوال أربعين عاما هي مجمل عمر هذا الدستور .

كما أن كون الشيخ سعد مدركا لأهمية الديمقراطية لم يمنع من أن يحل مجلس الأمة، لأن الصدام مع الحكومات وتعطيل القرارات والقوانين من شأنه أن يعطى المسيرة الديمقراطية كما ثبت، فكل أشكال الحكومات تعتمد على شرعيتها السياسية، أي على مدى قبول الشعب بها، لذا فإن معظم الناس مستعدون للقبول بحكوماتهم إذا دعت الضرورة، والفشل في تحقيق الشرعية السياسية في الدول الحديثة عادة ما يرتبط بعدم وجود الترابط والتلاحم بين السلطات الثلاث في الدولة، لذا فالحرص على وجود درجة عالية من الشرعية السياسية للحكومة لم يلق قبولا من بقية أعضاء مجلس الأمة، الذين دخلوا في صدامات حادة معها، مما عجل بحل المجلس في النهاية .

لقد كلف الشيخ سعد بتشكيل الحكومة في عام ١٩٧٨م وكانت تلك هي الوزارة الأولى التي عهد إلى سموه بتشكيلها في ظل كثير من الوزارات^(٥٢) السابقة والتي بلغت العشر وزارت تقريباً، وبقي كذلك حتى تم فصل سلطات رئاسة الوزراء عن ولاية العهد في العام ٢٠٠٣م بقي الشيخ سعد خالها حاملا المسؤولية كاملة بجانب المناصب التي تشملها رئاسة الوزراء آنذاك، فكان على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقه، مسخرا كل الخبرات في تعزيز قدرات البلاد في مختلف المجالات، لا سيما التي ترأسها، مثل الأمن عاملا على إرساء أسس وقواعد الاستقرار الداخلي، وأضاعا أهمية البناء والتخطيط للمستقبل نصب عينيه، ويسجل لنا التاريخ أيضا أن الفترة التي تولاهما الشيخ سعد في رئاسة الحكومة منذ عام ١٩٧٨م، استطاع أن يحقق متوجات مهمة على الجبهتين الداخلية والخارجية .

فعلى الصعيد الخارجي أسهمت الحكومة بجهد كبير في تأسيس مجلس التعاون الخليجي وزيادة فاعليته إقليمياً وعربياً ودولياً، كما بذلت الحكومة جهودا كبيرة لتعزيز وحدة الصف وتفعيل سبل التعاون والدفاع العربي المشترك .

وعلى الصعيد الداخلي، وفي ظل ترأسه رئاسة الوزراء نجحت حكومة الشيخ سعد في الارتكاء بمؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما حاول

الوصول بالمجتمع الكويتي إلى مستويات معيشية راقية تمايز وتقرب الموجودة في الدول المتقدمة، مرتفعاً بمعدل التنمية من حيث الكفايات البشرية والتدريب والصحة وارتفاع الدخل بالنسبة للفرد إلى مستويات عالية، بالإضافة إلى ذلك فقد أولت الحكومات التي ترأسها الشيخ سعد اهتماماً خاصاً بقضايا الأمن والشباب والشؤون الإسلامية، وحرصت على تحقيق الأمن الزراعي وحماية البيئة، وواصلت تلك الحكومات في سياستها الخارجية تأكيد الثوابت الوطنية والتي خطتها الكويت منذ استقلالها، والتي تقوم على مبادئ ومرتكزات ثابتة من السيادة الوطنية والاستقلال والانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، والامتثال لقوانين ومواثيق الشرعية الدولية .

وعلى الرغم من كل هذه النجاحات فإن توقف الحياة النيابية بالكويت في بعض الفترات كان يشعر الشيخ سعد بقدر من الألم خاصة وهو يرى أن توقف الحياة النيابية يعطى مسيرة التقدم الديمقراطي، فقد كان إيمانه بأهمية عودة وقيام الحياة النيابية نابعاً من كون المجتمع الكويتي قد مارس وشعر بأهمية الديمقراطية منذ النشأة والتأسيس، لذا لم يكن ميلاً في الوقت ذاته إلى التعجل بالعودة للحياة النيابية بشكل سريع قد يتأتي معه عدم تلافي أخطار وسلبيات الفترة السابقة، بل لقد حرص على أن تكون عودة الحياة النيابية عودة قوية متمثلة في معالجة الأزمات الدستورية السابقة بكل سلبياتها، متنافية في الوقت ذاته أخطاء الماضي وسقطاته، مؤمناً أيضاً بأن انطلاق الكويت نحو مفهوم الحداثة الشاملة يجب أن يكون انطلاقاً من اعتبار واقعي، وهو أن مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان تشكل إرثاً ثقافياً وحضارياً مشتركاً لكل أفراد الوطن وليس مقصورة على أحد بعينية، فكثيراً ما كان يصرح بأن العمل الديمقراطي هو حوار بين وجهات النظر وليس بالضرورة أن تكون وجهات النظر تلك متوافقة، ولكن المهم هو الحرص على المصلحة الوطنية ومصلحة الكويت (٥٤).

العودة للحياة النيابية

كان الشيخ سعد متوجوباً مع الرأي العام الكويتي في أن موضوع عودة مجلس

الأمة الكويتية أصبحت مسألة تلقى الفكر، وإن إعطاء فسحة من الوقت لتقدير التجربة النيابية لا يجب أن يطول أكثر من اللازم^(٥٥) لهذا حريص على طمأنة المواطنين بأن الحل لا يعني الانفصال من الحياة الديمقراطية، وأن المشاركة الشعبية لدى الكويتيين موجودة بالفطرة ومتبادلة بين القيادة وأبناء الأمة، وأن ما يحدث من تعطيل يأتي في سياق وقوف التأمل والمراجعة والاستفادة من السلبيات والإيجابيات، لا من منطلق آخر، وعلى الجميع من أبناء هذه الأمة المخلصة أن يدرك هذا وليس غيره.

وفي فبراير عام ١٩٨١ وبعد أن عادت الحياة النيابية إلى مسارها الطبيعي كانت المهمة التي عمل عليها الشيخ سعد تتركز في أهمية أن يكون الدستور منقحاً بما يكفي لتلبية مطالب وتجاوز سلبيات وثغرات الفترة السابقة والحرص على إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة السياسية الفعالة، والتعاون البناء لما فيه خير الوطن والمواطنين، وهو ما عبر عنه بكل وضوح قبل ذلك بفترة في حديثه الصحفى^(٥٦)، كما حرص على أن تكون التعديلات والتنقيحات التي سوف تجريها اللجنة الخاصة بتقييم الدستور خاضعة للموافقة الشعبية بما يمكن اعتباره مشروع قابل للموافقة أو التعديل من قبل الشعب^(٥٧)، مستفيضاً من سابقة مشاركته في لجنة الصياغة من قبل، لقد ذكر الشيخ سعد كثيراً بأن دستور ١٩٦٢ م علامة بارزة في مسيرة الديمقراطية وخطوة مشرفة في تاريخ الكويت جسد به الشعب إيمانه بالشورة والتزامه بالعدل وتمسكه بالحرية والديمقراطية، ومن هذا المنطلق والحرص على صيانة مبادئ الدستور الأساسية وخوفاً من أن تتلاشى منها بعض سلبيات الممارسة وأخطاء التطبيق، كان على الدولة ممثلة في قيادتها السياسية أن تقف وقفه تأمل وتقويم للحياة النيابية للفترة السابقة، ومن أجل لا تتحول الحياة النيابية تحت أي شعار إلى سبب للفرق والانقسام، وبما توغر الصدر ويهز الثقة ويثبط العزائم ويعرّي بالابتعاد عن حمل أمانة الوطن، لهذا شدداً الشيخ سعد في كلمته الافتتاحية أمام لجنة التقييم^(٥٨)، على أن معاونة هيئات الحكم في ممارسة عملها و اختصاصاتها هو في حد ذاته التزام بالدستور، وأن كثيراً من الشواهد التي

تجري حول الكويت خبر شاهد على أن العالم الإسلامي مركز لأطماء كثير من الدول، و يجب على الجميع أن يعي و يدرك تلك الحقيقة، وينظر لمسافات أبعد مما هو متوقع حتى لا يفاجأ الجميع بواقع مرير قد تكون عواقبه أشد إيلاما و حسرة في النفس .

إن التوقف أمام تلك الكلمات والتي عبر بها الشيخ سعد عن الوضع القائم بالكويت لن تكون متجاوزين إذا قلنا أنها تشخيص طبيب ماهر يعلم مواطن الداء ويفصـل العلاج الفعال له، فهو دائماً ما يربط قضـايا أمته ووطنه بقضـايا الأمة العربية والإسلامية، لم يفصلها عن مجلـل أوضاع العالم العربي و الأمة الإسلامية بل أن الوضع القائم بها مرـهون أيضاً بالوضع القائم بـغيرـانـها وـأـمـتهاـ العـرـبـيـةـ،ـ كماـ عـكـسـتـ تـلـكـ الـكـلـمـاتـ إـحـسـاسـ القـائـدـ الـأـمـنـيـ بـأـخـطـارـ وـأـطـمـاءـ الـآـخـرـينـ وـالـتـيـ حـاـوـلـ مـرـارـاـ أـنـ يـعـمـلـ عـلـىـ تـقـرـيـبـ وـجـهـاتـ النـظـرـ فـيـهاـ وـإـصـلـاحـ مـاـ يـمـكـنـ إـصـلـاحـهـ،ـ فـكـانـ حـرـيـصـاـ أـنـ تـصـلـ رسـالـتـهـ وـيـبـيـنـ لـأـبـنـاءـ أـمـتـهـ أـنـ الفـرـقـةـ وـعـدـ لمـ الشـمـلـ هـوـ الـخـطـرـ الـحـقـيقـيـ،ـ أـمـاـ التـمـاسـكـ وـالـالـلـتـافـ حـوـلـ الشـرـعـيـةـ وـالـتـمـسـكـ بـالـقـيـمـ وـالـعـرـوبـةـ هـيـ الضـمانـ الـأـكـيدـ لـاسـتـكمـالـ مـسـيرـةـ الـوـطـنـ النـاجـحةـ،ـ وـفـيـ ظـلـ كـلـ ذـلـكـ يـبـقـيـ الدـسـتـورـ هـوـ الضـمانـ الـأـوـلـ لـلـحـقـوقـ وـمـوـئـلـ الـحـرـياتـ .

ملخصاً وجهة نظرـةـ فيـ تـلـكـ الـعـبـارـاتـ التيـ جاءـ فـيـهاـ "ـتـحـنـ جـمـيعـاـ فـيـ سـفـيـنةـ وـاحـدةـ نـبـرـ فـيـهاـ فـيـ بـحـرـ مـلـئـ بـالـصـخـورـ الـمـرجـانـيـةـ تـتـصـاعـدـ وـتـتـكـاثـرـ مـنـ حـولـهاـ الأـمـواـجـ وـالـعـاـصـفـ وـالـسـحـبـ"ـ^(٥٩)ـ.

وعلى الرغم من إقرارـهـ بـأنـ هـنـاكـ بـعـضـ السـلـبـيـاتـ التيـ تـعـرـضـتـ لـهـاـ الـحـيـاةـ الـنـيـابـيـةـ بـالـكـوـيـتـ،ـ فإـنـهـ أـكـدـ عـلـيـ أـنـ الدـسـتـورـ الـكـوـيـتـيـ لاـ يـحـتـاجـ إـلـيـ إـعـادـةـ النـظـرـ الشـامـلـةـ التيـ قدـ يـتوـهمـ الـبعـضـ فـيـهاـ^(٦٠)ـ بلـ أـكـدـ عـلـيـ أـنـ الـكـثـرـةـ وـالـغـالـبـيـةـ مـنـ موـادـ الدـسـتـورـ وـنـصـوصـهـ وـأـحـكـامـهـ لـاـ تـزـالـ قـادـرـةـ عـلـىـ تـلـبـيـةـ حاجـاتـ وـطـمـوحـ الـجـمـعـ وـالـأـمـةـ،ـ بـيـنـمـاـ هـنـاكـ بـعـضـ الـتـغـرـاتـ تـتـقـاسـمـ الـنـصـوصـ وـرـوـحـ الـتـطـبـيقـ،ـ وـبـعـضـ السـلـبـيـاتـ الـمـتـرـتـبةـ عـلـيـهـاـ،ـ وـهـوـ مـاـ يـنـبـغـيـ التـصـديـ لـهـ مـنـ خـلـالـ الـلـجـنةـ،ـ وـوـضـعـ الـحـلـولـ وـمـقـترـحـاتـ الـعـلاـجـ .

لقد كانت مبادئ السياسة التي استقاها الشيخ سعد مبكراً مسخراً جلها في خدمة قضايا الوطن وبما ينسجم نسبياً مع التطور الذي بلغته الكويت التي تتطلع للمزيد من الحداثة وتدشين مفهوم دولة المؤسسات الحديثة على الصعيد الداخلي والخارجي، واضعاً في الوقت نفسه تجاربه الشخصية وحصيلة خبراته نصب عينيه، ففي لقاء معه بالصحف الكويتية في الرابع من ديسمبر للعام ١٩٨٢م أكد على أن النتائج التي توصلت إليها اللجنة تعديل الدستور، والمعروضة على مجلس الأمة آنذاك تهدف إلى تطوير الدستور الكويتي بما يتلاءم مع المنجزات التي حققتها الكويت في المرحلة السابقة، لأن تلك الفترة تميزت بسرعة كبيرة في النمو ورافقتها تغير كبير في البنية الأساسية، ولما قد مضى على وضع الدستور الكويتي عشرون عاماً فقد اقتضت الظروف والمتغيرات أن يعاد النظر في بعض أحكام الدستور وتطویرها بما يتلاءم مع تلك المنجزات والتغيرات القائمة والمشهودة في الساحة الدولية، وبما يتوافق أيضاً مع الوضع الداخلي والخارجي للكويت.

كما أكد على أن التعديلات التي أجرتها لجنة التعديل لا تمس صلاحيات مجلس الأمة الكويتي، وذلك لأن جوهر الدستور هو الحفاظ على الفصل بين السلطات الثلاثة وأن التعديلات المقترحة ترمي إلى مزيد من تقوية التعاون بين السلطات بما يضمن تحقيق الأهداف الكبرى التي يlnفت إليها الشعب، في أن يتشكل الدستور بما يحمي ويكرس مبادئ وأسس الديمقراطية، وأن يعمل مجلس الأمة كمؤسسة تجتمع وتمارس أدوارها وفق الصيغ البرلمانية الأكثر تطوراً في العالم.

لقد كانت تلك الرؤية رؤية واقعية اعتمدت على الوضع الملحوظ القائم والتغيرات الموجودة على الساحة، ولم يعمد لإخفاء الحقيقة عن المواطنين، بل تناول الوضع بكل الشفافية ولم يظهر تلك التعديلات المقترحة بأنها المخلص أو المنفذ لكافة جوانب القصور أو المتآزمات التي كانت أو سوف تنشأ، بل أنها محاولة لإصلاح وضع سلبي عانت منه البلاد، ويجب تداركه، كما أكد الشيخ سعد على أن المادة (١٧٤) قد كفلت هذا الحق في التتفيق بتعديل أو حذف حكم أو أكثر أو إضافة حكم جديد من قبل أمير البلاد، وأن تلك التعديلات المقترحة من قبل

سعد عبدالله الصباح من صياغة الدستور إلى معايشة الدستور

اللجنة جاءت نتيجة دراسة متعمقة للتجربة الديمقراطية التي تعرضت لها الكويت في الأعوام الماضية، مطمئناً الجميع في الوقت ذاته أن الكويت ماضٍ في مسیرته الديمقراطية ولن تتخلى عنها لأنها الخيار الوحيد لضمان الاستقرار.

ورغم التعديلات التي استهدفت جوانب التنصير والسلبيات بالدستور، والتي مست أيضاً بعض الأمور الشكلية، فإنها قوبلت بكثير من الاعتراضات، بيد أن الشيخ سعد كان مدركاً لوجود بعض العقبات، مفتئعاً أن الدساتير شأنها شأن سائر القوانين والتشريعات الوضعية تظل عرضة للتعديل وأنه لا يكاد يخفى على الجميع من أن هناك كثيراً من الدساتير في بلدان العالم تناولتها التعديلات بما يتوافق مع المرحلة التي تطبق فيها^(١) وأنه لا يكاد يخلوا دستور من الدساتير من وجود التعديل والتقيح له، فهذه سنة الحياة لأن الدستور من صنع البشر وهو قابل لأن يكون فيه بعض السلبيات، فما الضير من أن نتلافى تلك السلبيات إذا ثبت عدم ملائمتها، وبما يتواءم مع المصلحة الوطنية ويحقق الجوانب الإيجابية المرجوة، كما أن تلك التعديلات المقترحة لا تمس الحريات العامة ولا الديمقراطية ولا تمس صلاحيات مجلس الأمة فضلاً عن أنها جاءت نتيجة لدراسات متعمقة . مؤكداً على أن المجلس وأعضاءه لهم الحق في إعادة النظر في تلك التعديلات من منطلق دستوري ديمقراطي وليس العكس.

وواصلت التعديلات مسیرتها وكان الشيخ سعد متعائشاً معها مشاركاً فيها متابعاً لها ناشراً رسالة للجميع أن العبر بمقدرات الأمة ومصالحها الكبرى وطموحها وآمالها لن يكون.

لقد عايش الشيخ سعد لحظات ولادة الدستور روحًا وفكراً وجسداً، ثم أكمل ما بدأ في هذه الفترة الحرجة من محاولات تقيحه، محاولاً بقدر الإمكان أن يصلح ويشجع وينمي ما يفيد ويعزز .

وقد استغرق عمل تلك اللجنة المنوط بها تقيح الدستور عامين تقريباً بعد أن أنهت أعمالها في أواخر العام ١٩٨٢ م .
ومع بداية الدورة النيابية لالفصل التشريعي الخامس أعيد تشكيل الحكومة

برئاسة الشيخ سعد العبد الله في مارس من العام ١٩٨١م، وفي خلال تلك الدورة كان هناك الكثير من الخصامات والمعارك السياسية على الساحتين الداخلية والإقليمية، خاصة الصراعات الحدودية بين دول المنطقة، لذا حرص الشيخ سعد أن يتفادى أي حادث قد يعرض الكويت للخطر خاصة وأن نذر الحزب العراقي الإيرانية كانت تلوح بالأفق لتمتد لما هو أبعد من خلاف حدودي بين دولتين جارتين متذرة في الوقت ذاته أن التعامل معها يجب أن يكون بحذر وبأقصى حرص ممكن حتى لا تجد الكويت نفسها عرضة للمشاركة فيها، فالكويت من منطلق مسؤولياتها العربية والقومية ستكون مطالبة من قبل الجميع القيام بدور قد يعرضها لأخطار، فيجب أن يكون الجميع ملتفاً نحو القيادات حريصاً على استقرار سفينته الوطن على أرض صلبة في ظل سيادة الدستور والقانون^(١٢)

وعقب انتهاء الفصل التشريعي وانهاء الدورة البرلمانية في عام ١٩٨٥م تقدم الشيخ سعد باستقالة حكومته حيث عهد إليه بتشكيل حكومة جديدة في مارس عام ١٩٨٥م مكملاً بذلك مسيرته في خدمة أمته ووطنه، وبالنظر إلى هذه الدورة البرلمانية الجديدة نجد أنها جمعت في طياتها أغلب شرائح المجتمع الكويتي، وكان من المنتظر لها أن تسير بهدوء وبدون أزمات غير أن الواقع فرض عليها بعض القضايا والتي كان أسلوب طرحها مخالفًا لما هو متوقع، غير أن وجود أزمات سياسية خلقها المجلس جعل الشيخ سعد يدرك أن المسألة لا تتمثل في عدم الإيمان بالديمقراطية ذاتها، بل تتمثل في أن هناك بعض من يرون أن الدستور لم يستو عب المتغيرات، وأن هناك بعض معاول البعد في أفراد يمثلون أعضاء من مجلس الأمة ليسوا من مكونات البنية التقليدية سواء من حيث انتماءاتهم الفكرية أو القبلية^(١٣) وهذا أوجد نوعاً من الصدام، واتخاذ مواقف تتعارض مع مصلحة الوطنية العائدة للكويت.

لقد كان الشيخ سعد مقتنعاً بأن الديمقراطية موجودة في الكويت ولكن قد يرى البعض خطأً أن المطالبة بها يزيدوها ويعوّلها وأنه لمن الخطأ عندما يثار التحدث عن الديمقراطية أن يعمم القول، فالعلاقة بين الحاكم والشعب يجب أن ترتكز على

أبعاد وأسس، منها الماضي والحاضر والمستقبل وأن القيادات ليست ضد الرأي الآخر، ولكن المهم أن يكون هذا الرأي نظيفاً، بعيداً عن التجريح والتعریض^(١٤).

وبعد فترة بدأت الحياة النيابية تعود إلى طبيعتها وألقى سمو الأمير بياناً بإذانا بيده أعمال المجلس الوطني وهو مجلس انتقال في يوم ٩ يوليو ١٩٩٠م، ولكن الاحتلال العراقي الغاشم آنذاك قوض تلك المرحلة وانتهى دور الانعقاد الأول بعد ٢٣ يوماً فقط وأضطررت الشرعية الكويتية متمثلة في أميرها سمو الشيخ جابر^(١٥) وولي العهد الشيخ سعد، إلى الانتقال إلى الطائف حيث بقيت تلك الشرعية هناك تمارس دورها ومهامها بكل وطنيّة وروح التحدى والنضال، إلى أن تم طرد ودحر العدوان ورجوع كامل التراب الوطني وإرجاع الحق لأصحابه.

وفي مؤتمر جدة^(١٦) الشعبي والذي كان يعقد في ظل ظروف سوداوية حالية بالغة الحرج والتآزم ليس للكويت فقط بل للأمة العربية، لم تنس القيادة الكويتية أن تؤكد على تمسكها وحرصها على عودة الحياة النيابية، واستكمال مراحل الديمقراطية في البلاد عقب التحرير، واستطاع المجتمعون أن يخرجوا ببرؤية واحدة وموحدة للكويت ما بعد الغزو، فاتحدث كل الخلافات والاختلافات يومها تحت رأية التمسك بالشرعية الدستورية^(١٧) تأكيداً على أن الكويت متمسكة بخياراتها في كل الظروف وفي أحلال وأصعب الأوقات بفضل قيادات حكيمه استطاعت ترسیخ هذا المبدأ وتفعيله والعمل به.

لذا نستطيع القول أن الشيخ سعد لم يكن يرى في حضور المعارضة الواضح في انتخابات ١٩٦٧ عندما اتهمت الحكومة بعدم نزاهة الانتخابات في محاولة لتقييد مجلس النواب، أو انتخابات ١٩٧١ بعد أن أنت مجلس أكثر مواجهة حيث إنه كرس جل طاقاته لتأميم شركات النفط، ثم جاءت انتخابات ١٩٧٥ وكانت المعارضة فيه أيضاً أكثر قوة من المجلس السابق، أو أغسطس ١٩٧٦ م والذي انتهي المجلس بحل الأمير له، لم يكن يرى أي خطر على مسار الديمقراطية طالما أن الجميع لم يتجاوز الحدود، وطالما كان بالإمكان تدارك السلبيات ومعالجتها، لكن عندما يكون الحل متذرعاً أو خارجاً عن نطاق السيطرة فإن الحسم والحرز هو

النبييل للسيطرة على شطحات الديمقراطية في ظل قوي متربصة .
أما في عام ١٩٨٠ م فقد أجريت الانتخابات النيابية لاختيار أعضاء المجلس الخامس وأعقبه المجلس السادس عام ١٩٨٥ ، وعندما بدأ المجلس في عام ١٩٨٦ بمهاجمة الحكومة وبخاصة طريقة تعاملها مع أزمة سوق المناخ المالية، علق الأمير المجلس مرة أخرى .

الغزو ومسيرة الديمقراطية :

لاشك أن الغزو الغاشم يعد أخطر حدث تاريخي في مسيرة الكويت، إلا أن مسيرة الحياة الديمقراطية وبعد اندحار الغزو العراقي وتجلي الموقف الصامد للشعب والقيادة والتاكيد على شرعية النظام والاتفاق حوله في مؤتمر جدة والذي تم الاتفاق فيه على عودة العمل بدستور ١٩٦٢ كان من أهم الإيجابيات التي خرجت بها الكويت بعد المحن، كما أن الكويتيين أدركوا من خلال التجارب الفعلية والمحن أن التوافق الوطني في الأزمات كأزمة عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١ م والصامدة في ١٩٧٣ م والغزو ١٩٩٠ م هو السبيل الوحيد لمسيرة الكويت، لقد كان أدراك الشيخ سعد أن آثار الغزو العراقي السياسية وبلا شك أكبر بكثير من آثارها العسكرية على الكويتيين أنفسهم، لذا فقد رسم لديه إيمان قوي بأن إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية من خلال الانتخابات يمثل جزئياً أحد أهم رموز التغيير المحتمل نحو الأفضل للجميع .

الشيخ سعد - الأحكام العرفية واستكمال الحياة النيابية

كان سمو الشيخ سعد حريصاً على تأمين حياة نوابية سليمة محاطة بسياج من المبادئ والقيم التي قام عليها المجتمع الكويتي، معالجاً للأزمات الدستورية وسلبيات الممارسة النيابية بقدر كبير من الحكمة والتروي، واضعاً نصب عينيه المصلحة الوطنية العليا للكويت معبراً عن ذلك في خطابة في اليوم الخامس من أغسطس ١٩٩٠ م بكلمات صادقة عميقه المعنى حيث جاء فيها " إننا نؤمن بأن التطور الطبيعي من سنن الحياة، وأن ثمة دروساً كثيرة يجب أن نتعلمها " ^(٦٨)
ولم يكن الشيخ سعد هو أول حاكم عرف في فقد عرفت الكويت الأحكام العرفية

لأول مرة عام ١٩٦٧م، بعد أن صدر مرسوم في ذلك التاريخ أُعلن بموجبه الأحكام العرفية في كافة أنحاء الدولة، وبتعيين رئيس مجلس الوزراء حاكماً عرفيًا عاماً، ففي ٢٦ فبراير ١٩٩١ وبنص مادة ٦٩ وبمقتضاهما أعلنت الأحكام العرفية بمرسوم أميري جاء فيه "وبعد الاطلاع على الدستور وعلى الأمر الأميركي الصادر في شوال ١٤٠٦هـ، الموافق ٣ يوليو تموز ١٩٨٦م"، وعلى الأمر الأميركي الصادر في ١٢ شعبان الموافق ١٤١١هـ، الموافق ١٣ أغسطس ١٩٩٠م في شأن المقر المؤقت لحكومة الكويت وبعض الأحكام المنظمة لأعمالها رسمنا بالأتي :

مادة أولى : تعلن الأحكام العرفية في جميع أنحاء دولة الكويت اعتبارا من يوم الثلاثاء ١٢ شعبان الموافق ١٤١١هـ الموافق ٢٦ فبراير ١٩٩١ م ولمدة ثلاثة شهور^(٦٩).

كان هذا هو نص المرسوم الأميركي والذي جاء من خلاله إعلان الأحكام العرفية بالكويت، وبما أن الشيخ سعد العبد الله آنذاك كان يمثل ثاني ركيزة من ركائز حكم الأمير الشيخ جابر فقد جاء النص الأميركي (يعين سعد العبد الله السالم الصباح حاكماً عرفيًا عاماً ويحول اتخاذ ما تتطلبه الظروف من التدابير المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧م المشار إليه)، ولقد ترأس الشيخ سعد أول اجتماع لمجلس الوزراء على أرض الكويت بعد التحرير حيث أُعلن فرض حظر التجول في جميع أنحاء الكويت ما بين الساعة العاشرة ليلاً والرابعة صباحاً بهدف استكمال جوانب استتباب الأمن والاستقرار في البلاد.

وتم العمل بتلك الأحكام العرفية واستمرت معلنة لمدة ثلاثة أشهر بعد زوال العدوان، وكان ذلك من أجل العودة إلى الحياة الطبيعية وتمكن كافة الأجهزة الأمنية الحكومية من عملها وأداء واجبها بما لا يتأنى معه معوقات.

لقد كان فرض الأحكام العرفية في ذلك الوقت لضرورة تستدعيها مصلحة الأمن القومي العليا للوطن، وهو ما جعل القيادة السياسية تتخذ هذا الأمر من مبدأ الحرص على أمن وسلامة جميع أفراد الشعب الكويتي بدون تردد أو مواربة، خاصة في هذه الفترة العصيبة، لذا فقد سارع الشيخ سعد بتولي مهامه الموكلة إليه

منذ اللحظة الأولى و مارس مهام منصبه بكامل القوة والنشاط، وعلى الرغم من تقل و جسامه الأخطار والمسؤولية فإن الشيخ سعد كان حريصا على الموازنة بين سلامة وأمن الوطن و حقوق المواطنين و حرياتهم العامة، لأنه كان يعلم تمام العلم أن المجتمع الكويتي تعود على الحرية و ستكون محاولة تقييد تلك الحرية ثقيلة على الجميع و مقيدة لهم في نفس الوقت، ولكن ما خف من وطأة الأمر أن هذا الأمر في النهاية لمصلحة الوطن والأمة .

لقد جاهد الشيخ سعد في تلك المراحل التي كان فيها رئيس السلطة لكي يرسخ مفاهيم وأسس وقواعد الديمقراطية، مقتنعاً أن محاولة رسم طريق الخروج من الأزمات الدستورية يجب أن تعتمد على رؤية واضحة غير مشوّشة، أساسها الإيمان بالعدل والحق وأن مصلحة الحاكم ومصلحة الشعب يجب أن تلتقيا في بوتقة واحدة هي بوتقة الوطن والحفاظ عليه، وإذا كان تمسك الشعب بعد التحرير وعدم سعي الشعب إلى القفز فوق الأحداث والتغيير الكامل لجميع أوجه ونشاطات الحياة النيابية بالكويت دليلاً على أن الممارسات الديمقراطية والنيابية بالكويت كانت تسير بنجاح.

لقد نجح الشيخ سعد طوال فترة رئاسته للحكومات المتعاقبة على إيجاد نوع من التوازن بين السلطات الثلاث، وبناء على ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر جدة، والذي التقى فيه الحاكم مع شعبه أثناء مهنة الاحتلال تعاهد الطرفان على التكافف والتأزر والتعاون لبناء الكويت ما بعد الغزو أكثر قوة وأكثر عطاء مما سبق، وقامت السلطة السياسية بعد التحرير بتحديد تاريخ ٥ أكتوبر ١٩٩٢م موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الأمة .

لتستمر مسيرة الحياة النيابية بالكويت منذ ذلك التاريخ، ما بين نجاحاتها وانكساراتها، ما بين الطموح في نيل مكاسب أكثر، وما بين الاصطدام بواقع الأمر، كل هذا والشيخ سعد متعايشاً معه و مشاركاً فيه مؤيداً تارة ومعارضاً تارة أخرى . إنها التجاذبات التي صنعت تاريخ الكويت السياسي بأيدي رجال عاهدوا الله على أن يكونوا أوفياء للوطن وأخلصوا له، فعاشوا في وجдан أمتهم، عاهدوا الله

سعد عبدالله الصباح من صياغة الدستور إلى معايشة الدستور

على أن جيلهم لن يسلم أعلامه إلى جيل من بعده منكسة أو ذليلة، وإنما سلموا رايتهم مرتفعه هاماتها عزيزة غالية لتمضي الكويت في ظل قيادات حكيمة قادت الأمة وما زالت، لنؤكد على شرعية وديمقراطية الحكم بالكويت التي تحفظهم في ذاكرتها وتنقل سيرهم لخلفهم بصدق وأمانة توacialاً للأجيال وترسيخاً للتجربة الوطنية باعتبارها تجربة فريدة ومتقدمة في تاريخ الوطن .

الخاتمة

يعد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، من أبرز القيادات التي تبؤت موقع عديدة في العمل الوطني خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، ارتبط اسمه بالكثير من الأحداث التاريخية التي شاء القدر أن تكون الأخطر في تاريخ الكويت، والتي عبرها بسلام فنال ثقة الشعب ومحبة أبناء الوطن، و حاز احترام الجميع بما اتخذه من سياسة متوازنة وحكمة متأنية سواء على المستوى الشخصي أو العام، بتواضعه وإنكاره الذات وهو ما عبر عنه بالقول (نحن جميعا في سفينة واحدة نبحر بها في بحر ملي بالصخور المرجانية تتصاعد وتتكاثر من حولها الأمواج والعواصف والسحب هذه السفينة بيد ربان ماهر استطاع هذا الربان النوخذة أن يقود السفينة ونحن بحارتها إلى بر الأمان)، فأهلته هذه الصفات ليكون جديرا بتحمل تبعات المرحلة ومسؤولياتها.

وعلى مدى أكثر من خمسين عاما تجسدت العلاقة بين الشيخ سعد العبد الله وبين أبناء الشعب الكويتي بكل التقدير والاحترام، فقد كان الشيخ سعد متطلعا إلى التغيير والتحديث والنهوض بالكويت، وتحويلها إلى دولة مؤسسات ديمقراطية حديثة، كما أن نشأته وقربة من سمو الأمير عبد الله الصباح رسخ لديه الإحساس السياسي المبكر، مؤمناً بأن قوة الكويت تكمن في وحدة الكلمة والصف والرأي لأبنائها، وهو ما أكدته بالفعل الأحداث خاصة إبان الغزو العراقي .

لقد اكتسب الشيخ سعد الكثير من القيم التي أرساها والده المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح، فسار على النهج والطريق متلائما مع سمو الشيخ جابر فكان هذا التوافق في الرؤى والاتجاهات والأراء والأفكار يترجم إلى منجزات محسوسة في طريق بناء الوطن وتنميته الشاملة .

ولقد عاصر الشيخ سعد لحظات ولادة الدستور والعمل به لكن الأزمات التي عاشتها السلطة في ذلك الحين مع مجلس الأمة أدت إلى أن تعيش السلطة وفق تلك التجاذبات والتعامل مع واقعها، وقد أوجد ذلك كثيراً من الأزمات الدستورية والسياسية، بعضها دستورياً وبعضها غير دستوري، في محاولة بين الطرفين لرسم

سعد عبدالله الصباح من صياغة الدستور إلى معايشة الدستور

الصراع كل لصالحة، على أن تلك التجارب التي عاشها الشيخ سعد وعلى رأسها فترة صياغة الدستور وفترة الغزو البغيض أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن القيادة بالكويت تبنت ومنذ القدم الديمقراطية نهجا لها، وسجل التاريخ في طياته على خلفية تلك التجاذبات، وتلك الممارسات شرعيّة الحكم في الكويت، وأن الشعب الكويتي كان وما زال ملتفا حول قيادته من آل الصباح التي أعطته كثيراً فاستحقوا أن يعيشوا في وجدان شعوبهم ووطنهم الكويت رموزا خالدة "هذه هي الكويت وهؤلاء هم أبنائها وأهلها" الكويت الحرية والديمقراطية الكويت الوفاء والعطاء .

الهوامش

- (١) يعد الشيخ عبد الله انساتم (١٩٥٠-١٩٦٥:) رائد البناء الحقيقى لمؤسسات الدولة الحديثة بالكويت وكان عصره الشيخ عبد الله السالم فترة تحول تاريخي بالنسبة للكويت، بعد أن ساهم ظهور البترول في إيجاد مجموعة من المتغيرات، السياسية وأيضاً الاجتماعية، استطاع التعامل معها وتسخيرها لبناء مجتمع حديث متبايناً النهج الديمقراطي، راصداً كافة إمكانات الإمارة من الريع النفطي إلى جهة التطوير والتحديث الشامل لمختلف الأصعدة وقد كان الشيخ سعد ملازماً له دائماً - للمزيد راجع - فلاح عبد الله المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية بالكويت (١٩٣٨-١٩٧٥)، الطبعة الثانية، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٩ - أيضاً أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، إشراف غانم النجار، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٧م، ص ٢٧٣.
- (٢) ظهرت فكرة إنشاء المدرسة المباركية في العام، ١٩١٠م وذلك خلال حفل في ديوان يوسف بن عيسى القناعي، وفرض التجار على أنفسهم ضريبة من الدخل للصرف على المدرسة واستمرارها، للمزيد - نجاة عبد القادر الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، دورة في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت، الطبعة الأولى، شركة كاظمة، الكويت، د، ت، ص ٣٤-٣٣.
- (٣) الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولـي العهد ورئيس مجلس الوزراء، أحداث وموافق، إصدار خاص بمناسبة عودة سموه من رحلة العلاج في الخارج، لإدارة المعلومات والأبحاث بوكالة كونا الكويتية، مطبع كونا، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٩٧م.
- (٤) أغلبهم من الأسر التجارية بالكويت، ولا شك أن التجار الكويتيون كان لهم دوراً هاماً الفعالة في تدعيم الاقتصاد وتنميته وتطويره سواء قبل ظهور النفط أو بعده، للمزيد انظر محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، الطبعة الثالثة، شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٤ ص ١١٦.
- (٥) يعد الدستور الكويتي التطور الطبيعي للحياة الديمocrاطية التي كانت تعيشها الكويت في مختلف فترات تاريخها، والذي يتكون من مائة وثلاثة وثمانين مادة في خمسة أبواب - للمزيد راجع الديوان الأميركي بدولة الكويت، الكويت والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبوعات الديوان الأميركي، الكويت، ١٩٩٥م من ص ٩٩-١٤٠.
- (٦) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٤٧-٢٥٣.

(٧) لاشك أن الأسرة الحاكمة كانت تثق كثيرا في الشيخ سعد العبد الله الصباح وهو ما يتناوله أحمد الخطيب بقوله أن أفراد عائلة الصباح حسما أمرهم في اجتماع العائلة لمصلحة الشيخ سعد بعد وفاة المغفور له سمو الشيخ صباح السالم أمير الكويت وتولى سمو الشيخ جابر الأحمد الحكم، أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٨٩ - أيضا عبد الرضا أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، الطبعة الثامنة والمعدلة، دون ناشر، الكويت، ٢٠٠٥، ص

٤٤ - ٤٣

(٨) لجنة إعداد الدستور كان يقع على عاتقها القيام بالعمل الذي جاء المجلس لإنجازه، وقد ضمت عددا من شخصيات الكويت البارزين الذين يشهد لهم الجميع بالإخلاص والدراسة والخبرة وعلى رأسهم الشيخ سعد، - راجع عبد الله الغنيم وفريق الباحثين في مركز البحث والدراسات الكويتية: سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح مسؤولية وعطاء الكويت ٢٠٠٤ - ص ٩ إلى ص ١٦.

(٩) أحمد دين، الديمقراطية في الكويت، مسارها واقعها تحدياتها آفاقها، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٥، ص ١٤.

(١٠) راجع، عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطار التاريhi، وفي إطار النظري، وفي واقعه العملي وفي وسائل إصلاحه، الجزء الأول، النظام التاريhi في إطار النظري، مطبع الكويت تايمز، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٣٥ .

(١١) أحمد على، ولادة دستور الكويت، الطبعة الثانية، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٩، ص ٨

(١٢) محمد عبد القادر الجاسم، مثلث الديمقراطية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٩٢، ص ٤٥

(١٣) أحمد على، ولادة دستور الكويت، ص ٨

(١٤) انظر محاضر المجلس التأسيسي، لجنة الدستور، محضر الجلسة الثانية، ٢٤/٣/١٩٦٢ م أيضاً أحمد على ولادة دستور الكويت، مرجع سابق، ص ١٢

(١٥) انظر مقابلة أجرتها جريدة السياسة مع عبد اللطيف الش bian، رئيس المجلس التأسيسي Suhail K Shuaiber, Political Development In ١٢/١١/١٩٧٤ كذلك راجع Kuwait ,Continuity And Change In An Independent Arab Gulf State Ph , Thesis, Oxford University 1981

السياسي في الكويت، الطبعة الثالثة، دار قرطاس للنشر - الكويت، ٢٠٠٠، ص ٧١ - ٨٠

(١٦) محمد عبد القادر الجاسم، مثلث الديمقراطية، ص ٥٥

(١٧) راجع - أحمد دين، الديمقراطية في الكويت، مسارها واقعها تحدياتها، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٦٠ - ٦١

(١٨) يذكر أن الشيخ سعد كان دائم الاعتراض إذا ما وجد أحد الألفاظ أو النصوص تتعارض مع الواقع الكويتي أو قد تبعد المفهوم عن مراده الذي وضع له ففي أحد الجلسات اعتبر على لفظ رأي أنه يمكن أن يبعد النص عن مدلوله "يجوز" وكلمة "تشترط" وكلمة "مجافاتها" وكان يسأل عن أهمية التعديلات التي تدخل حتى لا يكون هناك خلط أو التباس، دلالة على أنه كان في قمة التوهج والمشاركة الفعالة لأعضاء اللجنة - راجع محضر الجلسة الخامسة عشر، لجنة الدستور، بتاريخ ٣٠/٦/١٩٦٢م - محضر الجلسة العشرون، لجنة الدستور، بتاريخ ٢٥/٦/١٩٦٢م / الجلسة الثانية والعشرون، المجلس التأسيسي، بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٨م.

(١٩) أحمد على، ولادة دستور الكويت، ص ١٥

(٢٠) راجع محضر الجلسة التاسعة، لجنة الدستور، بتاريخ ٣١/٥/١٩٦٢م، والجلسة العاشرة بتاريخ ٢/٦/١٩٦٢م وذلك حين تساءل مستفسراً "كيف يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه، وحين اعرض أيضاً قائلاً أنت يجب أن تقرر الشيء الذي يكون به العمل ممكناً"

(٢١) أحمد على ديبين، الديمقراطية في الكويت مسارها و....، ص ١٣

(٢٢) محمد عبد القادر الجاسم، مثلث الديمقراطية، ص ٥٦

(٢٣) أحمد على ديبين، ولادة دستور الكويت، ص ١٥

(٢٤) المرجع السابق، ص ٥٦، انظر أيضاً - محمد عبد القادر الجاسم، مثلث الديمقراطية، ص ٥٦.

(٢٥) أحمد على ديبين، ولادة دستور الكويت، ص ٥٥

(٢٦) محضر الجلسة السادسة، لجنة الدستور، ٢٨/٤/١٩٦٢، أيضاً مثلث الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٥٧

(٢٧) لقد وضحت توجهات الشيخ سعد للديمقراطية ومنذ زمان بعيد إلا أنه حرص في كل مرحلة على التأكيد على ذلك والتذكير به فقد أوضح في توجهاته حول الديمقراطية في خطابه بتاريخ ٥/٤/١٩٩٤م بقوله "إن الديمقراطية الدستورية خيار لا رجعة فيه، وأن المشاركة الشعبية التزام لا بديل عنه، ولكن يجب أن يذكر الجميع أن الديمقراطية الحقة هي ديمقراطية السلوك المسؤول والالتزام الصادق بقيم المجتمع وتقاليده

(٢٨) أحمد على ديبين، ولادة دستور الكويت، ص ٢٠

(٢٩) المرجع السابق، ص ٢٢

(٣٠) محضر الجلسة العاشرة، لجنة الدستور، بتاريخ ٢/٦/١٩٦٢م - أيضاً ولادة دستور الكويت، أحمد على، ص ٢٤

(٣١) محضر الجلسة التاسعة لجنة الدستور، بتاريخ ٣١/٥/١٩٦٢م

(٣٢) محمد عبد القادر، مثلث الديمقراطية، ص ١٤٣

سعد عبدالله الصباح من صياغة الدستور إلى معيشة الدستور

(٣٣) محضر الجلسة العاشرة، لجنة الدستور، بتاريخ ٢/٦/١٩٦٢م - أيضاً انظر مثلث

الديمقراطية، مرجع سابق، ص ١٥٧

(٣٤) لقد عبر الشيخ سعد عن احترامه للحرفيات العامة والخاصة للأفراد وبوضوح حتى أنه سجل له في محضر الجلسة الثانية عشرة قوله الشهير "لا نريد أن نقيد أحد وأهم أهدافنا ضمان حرية الفرد" - راجع محضر الجلسة الثانية عشرة المجلس التأسيسي، بتاريخ ٩/٦/١٩٦٢.

(٣٥) مثلث الديمقراطية، مرجع سابق، ص ١٦٢

(٣٦) لذا فالدستور الكويتي ونصه الدستوري لا يلزم بحرية تكوين الأحزاب السياسية ولم يحظرها في الوقت نفسه - راجع عثمان عبد الملك الصالح - ١٩٧٥م حقوق الإنسان وضماناتها دراسة مقارنة في دساتير الخليج والإعلانات العالمية، وأصول هذه الحقوق في الإسلام مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٢ - السنة الأولى أبريل الكويت، ص ٥١ - أيضاً راجع ولادة دستور الكويت أحمد على مرجع سابق، ص ٤١

(٣٧) وعلى الرغم من أن قيام الأحزاب محظورة بحكم القانون إلا أن هذا الحظر لم يكن حائلاً دون وجود تكتلات وجماعات ذات لون واتجاهات سياسية، على أنها إذ لا بد أن تكون مقيدة بأهميتها للصالح العام وسلامة المجتمع ذاته - للمزيد راجع عبد الرحمن البزار، هذه قوميتنا، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٤م ص ٢٧٨-٢٨٠.

(٣٨) دين، مثلث الديمقراطية، ص ١٧٢

(٣٩) المرجع السابق، ص ١٧٨

(٤٠) الجلسة الثالثة عشرة، لجنة الدستور، بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٢م - أيضاً ولادة دستور الكويت أحمد على، ص ٣٦

(٤١) ولقد كان الجانب الأمني الذي رسم في وجدان الشيخ سعد أحد أكبر الأسباب التي أدت في الكثير من الأحيان للتصادم مع أفراد اللجنة، ففي أحد المرات عند مناقشة كيفية إعلان العرب في حالة حدوث اعتماد على الكويت أشار الشيخ سعد أنأخذ موافقة المجلس في حالة حدوث الاعتداء الفعلي ليست ذات أهمية خاصة وأن هذه الأوقات تكون سرعة الرد هي الفيصل مما يعني أن يتم أخذ رأي الأعضاء لا قدر الله والوطن سليم، لا يستطيع الدفاع عن نفسه، وبالفعل احترم الدكتور خليل عثمان هذا الحس الأمني للشيخ سعد وألغى فقرةأخيرة في نص المادة ٦٩، راجع اجتماع لجنة الدستور الجلسة العاشرة، بتاريخ ٢/٦/١٩٦٢م.

(٤٢) محضر الجلسة الثالثة، لجنة الدستور، الأمانة العامة بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٢م

(٤٣) نفس المحضر السابق، أيضاً انظر، أحمد على، ولادة دستور الكويت، ص ٣٨

(٤٤) للمزيد راجع، محضر الجلسة الثالثة عشرة، لجنة الدستور، بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٢م - أيضاً أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص ٢٦٠ - مثلث الديمقراطية

مرجع سابق، ص ١٥٠

- (٤٥) محضر الجلسة الخامسة، المجلس التأسيسي، الأمانة العامة، بتاريخ ٢١/٤/١٩٦٢ م.
- (٤٦) ترصد لنا محاضر الجلسات بأن الشيخ سعد كان حريصاً على التتفيق في كل نقطة تناقض أو توضع، ففي أحد المرات أشار إلى أن الحفاظ على مصلحة الأفراد شيء ضروري طالما لم تتعارض هذه المصالح مع الدولة ونظامها ودلل قائلاً بأنه لو أراد أحد الأشخاص إنشاء شركة تدر عليه أرباحاً في حين أنها لا تنفع الدولة ولا تؤديها هل نستطيع أن نقف في طريق مصلحته، للمزيد انظر محضر الجلسة التاسعة، لجنة الدستور، بتاريخ، ٣١/٥/١٩٦٢ م.
- (٤٧) يعرض على نقاط جاعت في إعلان التعبئة العامة، قائلاً أن "اشترط قانون للتعبئة العامة أمر صعب بالكويت" راجع محضر الجلسة الثانية عشر، المجلس التأسيسي، بتاريخ ٩/٦/١٩٦٢ م
- (٤٨) للمزيد راجع عبد المحسن يوسف جمال، المعارضية السياسية في الكويت، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٤ م، ص ٢٠٧ - أيضاً عبد الله النفيسى، الكويت الرأى الآخر، الطبعة الأولى، د.ن، لندن، ١٩٧٨ م، ص ٧٨
- (٤٩) سعد العبد الله الصباح مسؤولية وعطاء، ص ٩٤
- (٥٠) المرجع السابق، ص ٩٥
- (٥١) المرجع السابق، ص ٩٩
- (٥٢) لقد كان الشيخ سعد جاداً في التزامه الكامل بالحفاظ على أمن وسلامة الكويت مهما كانت التضحيات وهذا ما عبر عنه حين توجه مباشرة إلى المكان الذي وقعت به الحادثة مؤكداً على أن الكويت لن تتبدل سياستها أو تغير موقفها ولن تفرط بأمنها، الشيخ سعد العبد الله أحدها وموافق، مصدر سابق، ص ٣٢
- (٥٣) سمو الشيخ سعد العبد الله (مركز البحث والدراسات الكويتية) ٢٠٠٤ م، ص ٧١
- (٥٤) المرجع السابق، ص ٩٧
- (٥٥) صلاح العقاد (١٩٩١) التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠-١٩٩١ م القاهرة، ص ٣٩٠، مركز البحث والدراسات الكويتية ٢٠٠٤ م، ص ٩٧
- (٥٦) حديث صحفي خاص لسمو الشيخ سعد حول عدد من القضايا الداخلية والخارجية، السياسة، الكويت، ٣١ مارس، ١٩٨٠ م - مركز البحث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٤ م، ص ٩٨
- (٥٧) حديث صحفي لسمو الشيخ سعد، السياسة، الكويت، ٢٦ إبريل، ١٩٧٩ م، مركز البحث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤ م، ص ٩٩
- (٥٨) لقد أرد الشيخ سعد أن يطمأن الجميع ويذلي برسالة مضمونها أن اللجنة المشكلة لتنقيح الدستور لن تفرض شيئاً بل مجرد مشروع يمكن الموافقة عليه أو رفضه من قبل الشعب - راجع مقابلة